Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

اثر الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS٩ على كفاية رأس المال

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ياسين حمه امين محمود
yaseen.ahmad@univsul.edu.iq

أ.م.د بصيرة مجيد نجم
Basira.najm@univsual.edu.iq

قسم المحاسبة-كلية الأدارة والإقتصاد- جامعة السليمانية

المستخلص

يهدف البحث على كيفية احتساب مخاطر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار IFRS٩ واثرها على كفاية راس المال بالتطبيق على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الاتي تتضمن كل من (المصرف الاهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري ومصرف بغداد) من خلال اعتماد على البيانات المالية المنشورة لتلك المصارف لسنوات (٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣) وتوصل البحث الى عدة استنتاجات من اهمها : على الرغم من اصدار البنك المركزي العراقي التعليم الارشادية لاعداد القوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS٩ إلا انه هناك ضعف في تطبيق هذا المعيار في المصارف عينة البحث، فضلا عن ذلك تبين نتائج تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS٩ على راس المال اذ بلغت نسبة ١٣٪ ونسبة راس المال إلى الموجودات الخطرة اذ بلغت ١٥,٦٥٪ كما توصل البحث الى عدة توصيات اهمها. ضرورة التزام المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتطبيق التعليمات الارشادية الصادرة فى البنك المركزي العراقي بما يتعلق بتطبيق معيار IFRS٩ فضلاً عن ذلك التزام مصارف عينة البحث بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) والتي تؤثر على التغيير في كثير من النسب المصرفية ابرزها نسبة كفاية راس المال

الكلمات المفتاحية: الخسائر الائتمانية المتوقعه ، IFRS ٩ ، كفاية راس المال.

Recieved: 3/11/2024
Accepted: 24/11/2024

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

المقدمة.

يعد الائتمان المصرفي مرحلة مهمة من مراحل تطور الخدمات المصرفية .أن الائتمان دور مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني ، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن تشغيل الايدي العاملة ويزيد من طاقة الانتاج والدخل الوطني ولاشك ان اهدافا بهذه الاهمية والشمول تستدعي اهتماما خاصاً من السلطات النقدية والماليه للرقابة على الائتمان ومتابعة حسن توجهه ومساره خوفا من الافراط فيه في الظروف غير المستقرة ، أو قصور عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسة والانتاجية. وعليه فان الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ، إذ أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيس لايرادات اي مصرف مهما تعددت مصادر إيراداته الأخرى وتنوعت ومن دونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسة كوسيط مالي في الاقتصاد الوطني ، ولكنه في الوقت ذاته استثمار تحيط به المخاطر الكثيرة بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة ، وعلى الرغم من ذلك بقي الائتمان اكثر مجالات الاستثمار ايجابية للمصارف بصورة عامة نظرا لارتفاع الفوائد المتحققة عنه مقارنة بالاستثمارات الاخرى مما جعل الائتمان الاستثمار الاكثر فاعلية في تحقيق هدف الربحية لعموم المصارف .

و جاء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بقواعد جديدة تتعلق بمسائل تصنيف وقياس الأدوات المالية، انخفاض قيمة الأصول المالية ومحاسبة التحوط، فقد جاءت مسألة التأخر في الاعتراف بخسائر الائتمانية المتوقعة في التقارير المالية للمصرف في مقدمة الاسباب خلال الازمة المالية، ويتطلب هذا المعيار اعترافا مبكرا بخسائر الائتمان في التقارير المالية للمصرف التي تقدم تقارير بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومع التبني الأولي للمعيار ابتداء من سنة ٢٠١٨ ، فإنه سيحدث هناك زيادة في مخصصات الخسارة الائتمانية المرتفعة التزاما بالمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) و بالتالي تخفيض نسبة رأس المال المعدل حسب المخاطر(RAC) (Risk-adjusted capital).

من جهة أخرى ، فإن انخفاض نسبة رأس المال المعدل حسب المخاطر المتوقعة والتي تعتبر مفتاحا لمؤسسات التصنيف لتقييم عنصر رأس المال والأرباح اللذان يعبران عن قدرة البنوك على استيعاب الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة يمكن أن يؤدي إلى درجة أقل للبنوك في هذا التقييم.

فرغم أنّ المعيار الجديد يقدم نظرة مستقبلية لجودة الائتمان، وبالتالي يعزز الأمان في النظام المصرفي من خلال زيادة المخصصات، إلا أنه قد يخلق من جهة أخرى العديد من الاشكاليات المتعلقة بتأثيره على كفاية رأس المال ، والنسب المتعلقة به.

وتنقسم البحث الى اربعة مباحث حيث خصص المبحث الأول المنهجية البحث واهم الدراسات السابقة ، اذ بينما خصص المبحث الثاني لجانب النظري للبحث و المبحث الثالث تناول الجانب التطبيقي لأثر الخسائر الأئتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS٩ على كفاية راس المال في عينية البحث، اما المبحث الرابع والأخير خصص لأستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: سصمنهجية البحث و دراسات السابقة

اولا : منهجية البحث

تمثل منهجية البحث المسار الميداني والطريقة العلمية لتحديد مشكلة البحث وسائل معالجتها بالشكل الذي يضمن الإختبار الموضوعي لفرضيته وتحقيق أهدافه، وفي ضوء ذلك يتناول هذا المبحث أهمية البحث، و أهداف البحث، ومشكلة البحث، و كذلك فرضيته و أسلوب إجراء البحث من خلال استخدام المنهج الإستقرائي والأستنباطي ووسائل

جمع البيانات والمعلومات وتحديد مجتمع البحث وعينته، يمكن تحديد منهجية البحث بما يأتي:

اولا: أهداف البحث

يهدف البحث الى ابراز التغير في النهج الذي تستخدمه البنوك او المؤسسات المالية لقياس والإبلاغ عن مخصصات خسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) واظهار الاختلاف بينه وبين سابقهمن المعالجات مع التركيز على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وأثره على كفاية راس المال.

التعرف على المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل خسائر الإئتمانية التوقعة.

بيان نموذج خسائر الإئتمانية المتوقعة في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS٩ وتاثيره على كفاية راس مال.

التعرف على اثر المعيار الدولى للتقارير المالية IFRS٩بشأن الإعتراف بخسائر الديون وقدرتها على زيادة دقة تقدير مخصصات خسائر الإئتمانية .

ثانيا : أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية المتغيرات التي يدرسها البحث، فالخسائر الإئتمانية المتوقعة اهمية بالغة لمالها من تأثير على العمليات وانشطة المصارف كما ان الكفاية راس المال المصرفي اهمية بالغة لدى ادارة المصارف ويمكن تحديد اهمية البحث بالآتي:

مساعدة ادارات المؤسسات المالية في معرفة اثر خسائر الإئتمانية المتوقعة على كفاية راس المال.

لكفاية الراسمال اثر مهم على عمل المصارف واستقرار بيئة العمل المصرفي.

يساهم هذا البحث في فهم وتحليل ما جاء بالمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS٩ على نموذج مخصصات خسائر الإئتمانية وتأثير هذا النموذج على كفاية راس المال

ثالثا : مشكلة البحث

نظرا لتغيرات التي تطرأت على هذا المعيار منذ صدرها وذلك لان المعيار تم اصداره استجابة للدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية وكان من اهم اسباب امتداد الأزمة نتيجة تاخر تسديد الإئتمان والقروض الممنوحة وبالتالي يتم الإعتراف بالخسائر تجد التحقق فها وبناء على ماسبق يمكن بيان مشكلة البحث من خلال صياغة الأسئلة الآتية:

هل يمكن تحديد خسائر الإئتمانية المتوقعة في ظل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS٩ في المصارف العراقية ؟.

ما مدى تاثير خسائر الإئتمانية المتوقعة على كفاية راس المال.؟

ماهي المنهجية الجديدة التي اثرها المعيار IFRS٩ بشأن الإعتراف بخسار الأئتمانية المتوقعة وقياسها.؟

رابعا : فرضية البحث

يمكن تحديد فرضية البحث بالآتي:

يمكن تحديد خسائر الإئتمانية المتوقعة في ظل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS٩) .

تؤثر خسائر الائتمانية المتوقعة على كفاية راس المال.

خامسا : ادوات جمع البحث

الجانب النظري للدراسة: اعتمدت الباحث على المنهج الاستنباطي من خلال استخدام المصادر، من الرسائل والبحوث والأطاريح الجامعية والكتب والمقالات والدراسات، فضلا عن اعتماد شبكة المعلومات الدولية الإنترنيت

الجانب التطبيقي للدراسة: اعتمدت الباحث على المنهج الإستقرائى (تحليل المحتوى) في الجانب العملي (التطبيقي) بالإعتماد على بيانات والتقارير السنوية للمصارف، فضلا عن قوانين وتعليمات البنك المركزي العراقي والنشرات الصادرة منه.

سادسا : حدود البحث

الحدود المكانية: تتكون عينة البحث من ثلاثة مصارف تجارية عراقية مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وهم (مصرف الأهلي عراقي و مصرف الخليج، و مصرف بغداد) وتهدف الباحث الى إجراء المقارنة بينهم.

الحدود الزمانية: و كانت الحدود الزمانية للبحث ثلاث سنوات شملت السنوات من (٢٠٢١ الى ٢٠٢٣).

المبحث الثاني : دراسات السابقة

أن الهدف من الدراسات السابقة، هو معرفة بعض جوانب الموضوع ونقاط القوة والضعف فيه، وتساعد الباحث في تكوين فكرة لأنجاز مهمة منظور التقصي والبحث في إيجاد بحوث تتناول موضوع البحث. تم إيجاد مجموعة من البحوث العراقية والعربية والعالمية التي تهتم باحد المتغيرين او كلاهما وكما حين في ادناه :

اولا : دراسات العراقية

١- دراسة (عوض،2022) / رسالة منشورة	
العنوان	قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة
منهج البحث	منهج الإستقرائي
اهداف البحث	1- تحليل كفاية رأس المال وفق النسب المالية الأكثر تعبيراً عن القوة المالية ومتانة رأس المال المصرفي للمصارف المختارة عينة البحث. 2- تحليل الاستقرار المالي للمصارف المختارة عينة البحث وبيان أيٍّ من المصارف المبحوثة هو الأكثر استقراراً. 3- تشخيص علاقة التأثير بين متغيرات البحث والمتمثلة ب(كفاية رأس المال والاستقرار المالي)
اهم الإستنتاجات	1- تعد كفاية رأس المال صمام الأمان الذي يجنب المصارف الوقوع في أزمات مالية، مصدر الثقة للمودعين الحاليين والمحتملين، فبالنسبة للمودعين الحاليين كلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فإن ذلك يزيد من عنصر الأمان والاطمئنان لديهم على أموالهم المودعة في المصرف، أما المودعين المحتملين فكلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فإن ذلك يشجعهم على إيداع أموالهم لدى المصرف. 2- يعبر الاستقرار المالي عن الوضع أو الحالة التي تكون فيها المصارف قادرة على مقاومة الصدمات التي قد تتعرض اليها وامتصاص آثارها السلبية والقيام بجميع وظائفها على أكمل وجه، بالإضافة الى قدرتها على الوفاء بالتزاماته تجاه كافة المتعاملين معها، وتقديمها لمختلف الخدمات المصرفية بكل يسر وسهولة سواء في الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية.

2- دراسة (محسن ، 2020)/ بحوث المنشورة	
العنوان	تحديات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) واثره على استراتيجيات الائتمان المصرفي
منهج البحث	منهج الإستقرائي
اهداف البحث	تقييم المعيار المحاسبي الدولي (IFRS9) من خلال المقارنة بينه وبين المعيار المحاسبي الدولي (39) . دراسة الاسس المعتمدة في القياس والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة من خلال تطبيق نموذج (Expected credit losses) (ECL) عند تصنيف الاصول المالية . دراسة ابرز التحديات التي يمكن ان تواجه عملية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IFRS9) على استراتيجيات الائتمان المصرفي من خلال دراسة واقع ينهض المصارف التي تتبنى تطبيق المعيار .
اهم الإستنتاجات	ان التغيير في الانموذج الخاص بقياس الخسائر المتوقعة كما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي IFRS9 يتوقع ان يكون له تأثيرا كبيرا في القيود المفروضة على سياسات الائتمان لمواجه المخاطر المستقبلية . ان الحاجة الى التحول للمعيار المحاسبي الدولي IFRS9 جاء نتيجة افتقار التقارير المالية للمصارف والوحدات الاقتصادية التمويلة الى الشفافية والافصاح الكافي عن ضعف الائتمان والخسائر المتوقعة بالمستقبل .

ثانيا : دراسات العربية

١- دراسة (محمد حسانين، ٢٠٢٢) / بحوث منشورة	
العنوان	أثر تطبيق االمعيار الدولي لاعداد التقارير مالية (IFRS9) على مستوى مخاطر الأئتمان بالبنوك التجارية "دراسة تطبيقية"
منهج البحث	منهج الإستنباطي والإستقرائي
اهداف البحث	بيان واقع إدارة مخاطر في البنوك المصرية خلال بيان إدراك وفهم العاملين في وحدات إدارة مخاطر الأئتمان لمخاطر الأئتمان وتحليلها. إجراء مقارنة فيما ما يتعلق بالحد من مخاطر الأئتمان المصرفي ، وذلك قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية-االعتراف والقياس.
اهم الإستنتاجات	كما أظهرت نتائج الدراسة او التطبيق الأولي لمعيار(IFRS9) في البنوك المصرية قد أد إلى تحس ملحوظ في مؤشرات المخاطر الأئتمانية حيث أدى إلى انخفاض مؤشرات المخاطر المالية في العام (2018) مقارنة بالعام (2019) بعد تطبيق المعيار مما قد يؤثر تاثيرا إجابيا في الحد من المخاطر الائتمانية وبالتالي تحسين إدارة مستوى كفاءة راس المال للبنوك التجارية المصرية.

٢- دراسة (امين و زرقط،2021) / بحوث منشورة	
العنوان	دور نموذج خسائر الائتمان المتوقعة حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS9 فى ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.
منهج البحث	منهج الإستنباطي والإستقرائي والوصفي
اهداف البحث	تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على اهم ما جاء به معيار الابلاغ المالي IFRS9 نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وتأثيره على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية للبنوك.
اهم الإستنتاجات	1- تتميز المعلومات المستندة لنموذج خسائر الائتمان بقدرتها على توفير اساس يعتمد عليه للتنبوء بالأحداث المستقبلية للاتخاذ القرار. 2- وتتميز المعلومات الناتجة عن تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة إمكانية تحقيق التوقعات السابقة وأيضا توفير المعلومات في الوقت المناسب أي قبل حدوث الخسائر الائتمانية فعلا.

ثالثا : دراسات الأجنبية

1- دراسة (Al-Mashhdani ،2022) / بحوث منشورة	
العنوان	Methods of Forecasting Credit Losses in A Sample of Iraqi Banks - A Comparative Analysis أساليب التنبؤ بالخسائر الائتمانية في عينة من البنوك العراقية – دراسة مقارنة
منهج البحث	منهج الإستنباطي
اهداف البحث	الهدف الرئيسي، تتبنى بنوك عينة البحث أساليب مختلفة نسبيا عند التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكل بنك، حيث تقسم هذه البنوك إلى فئات وفقا لمستوى تطبيقها لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 بشكل عام ومتطلبات احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل خاص. (ملاحظة: نظرا لخصوصيات العمل المصرفي وسرية المعلومات ذات الصلة، تم ترميز بنوك عينة البحث).
اهم الإستنتاجات	تأسيس البنية التحتية اولا حتى يمكن تطبيق المعيار بشكل صحيح فالبيئة العراقية تحتاج الى نظام مصرفي متكامل وشامل وذلك لكثرة الجداول التحليلية المتعلقة بالمعيار وخاصة فروع المصارف الحكومية حيث تشكل (40%) من القطاع المصرفي وهو شريحة كبيرة من القطاع المصرفي وان هذه المصارف لا تواكب تطبيق المعيار. اعتماد مقاييس داخلية تعكس الواقع الحقيقي للمقترض وفي نفس الوقت من الضروري مواكبة التطورات الدولية الحديثة مع الحفاظ على الخصوصية المتعلقة بالطبيعة والتحديات التي تواجهنا، فعلى سبيل المثال احتل تنظيم داعش في عام 2014م 121 فرعاً مصرفياً منها 84 فرعاً تابعاً للمصارف الحكومية و37 فرعاً للمصارف الخاصة، مما أدى إلى خسائر تقدر بـ (900) مليار دينار عراقي آنذاك، كما تم تدمير وحرق كميات كبيرة من الملفات المتعلقة بالعملاء والكفلاء، وتدمير عدد كبير من البيانات التاريخية المرجعية.

2- دراسة (Frolova &؛ Vasilyeva ، 2019) / اطروحة دكتورا	
العنوان	Requirements of IFRS 9 of Expected Credit Losses Under Methods of Calculation طرق حساب خسائر الائتمان المتوقعة بموجب متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9
منهج البحث	منهج الإستنباطي
اهداف البحث	الهدف الرئيسي، الذي يستند إلى ثلاث مراحل لمخاطر الائتمان: • المرحلة الأولى - الأدوات المالية التي لم تظهر زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذالاعتراف الأول؛ تبلغ الاحتياطيات ما يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا (أو طوال العمر إذا كان أقل من 12 شهرًا)؛ يتم احتساب عائد الفائدة على أساس قيمة الميزانية العمومية. • المرحلة الثانية - الأدوات المالية التي تظهر زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ولكنها ليست متضررة؛ تبلغ الاحتياطيات ما يعادل خسائر الائتمان المتوقعة طوال عمر الأصل؛ يتم احتساب عائد الفائدة على أساس قيمة الميزانية العمومية. • المرحلة الثالثة - الأدوات المالية المتضرره؛ تبلغ الاحتياطيات ما يعادل خسائر الائتمان المتوقعة طوال عمر الأصل؛ يتم احتساب عائد الفائدة على أساس التكلفة المطفأة.
اهم الإستنتاجات	النهج المتبع في عند الاعتراف الأولي، لا يتم إنشاء الاحتياطي، بل يتم تسجيل الأصل بالقيمة المعدلة بعد خصم تأثير الانخفاض في القيمة؛ يتم حساب عائد الفائدة على أساس المعدل الفعلي المعدل للتكلفة المستهلكة؛ التقييم اللاحق للاحتياطي يعادل التغير في ECL طوال العمر. وقد طور البحث الحالي مبادئ منهجية واقترح حلولاً قابلة للتطبيق في ممارسات البنوك (قدم معايير لتحديد نقل الأصول من مرحلة إلى أخرى، وقيم احتمالات التعثر على أساس الاستقراء بطريقة المنحنى الأسي وفقًا للنهج المبسط).

تبين من خلال عرض دراسات سابقة بان على الرغم من ان اكثر الدراسات السابقة هي دراسات تطبيقية في قطاع المصارف الا ان بعض الدراسات ركزت على كفاية رأس المال والبعض الاخر على خسائر الأئتمانية الا ان الدراسة الحالية انفردت بربط المتغيرين معا فضلا عن عينة الردارسة والفترة الزمنية للدراسة.

المبحث الأول : الجانب النظري

تمهيد

يعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف ويعد في الوقت نفسه من أهم الانشطة المصرفية التي تجلب الايرادات ، نتيجة قيام المصارف التجارية باستلام الودائع المصرفية ومن ثم تشغيلها لكونه وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين ، كما يساهم الائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية بشكل خاص التي يفتقر اليها البلد فضلا عن كونه جهة تمويلية وطنية ادى الأئتمان على نموذج الخسائر المتكبدة الى تأجيل الإعتراف بالخسائر الأئتمانية لحين حدوثها على الرغم من وجود مؤشرات تتبنيء بحدوث هذه الخسارة ، الأمر الذي دعا مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB للأعتماد النموذج الجديد للإعتراف بالخسائر الأئتمانية المتوقعة (ECL) دون الحاجة الى الإنتظار للوصول لمرحلة التعثر للإعتراف بخسائر الأئتمان.

اولا: ، مفهوم وتعريف الائتمان المصرفي

إن اصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض ، واصطلاحا : هو التزام جهة لجهة اخرى بالاقراض او المداينة ، ويراد به ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين ، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بانواعها. (سالم،٢٠١٩ :١٠٠) ، ومعنى الأئتمان من الناحية اللغوية، حيث أن كلمة الأئتمان مأخوذة من الأمان، فالمصرف عندما يقرض الزبون قرضاً فهو يأتمنه عليه وعلى الزبون أن يعيد القرض في موعده (الزوام، ٢٠٠٥ :٥)، ولقد عرف الكتاب الاقتصاديين الائتمان بتعاريف متعددة مختلفة في مضمونها عن المحاسبين والماليين ، فإذا جرى التحري عن معنى الائتمان باللغة الانكليزية credit يلاحظ انه ناشيء من عبارة credo اللاتينية، وهي تركيب لاصطلاحين Card وتعني باللغة السنسكريتية ثقة أما do فتفهم باللغة اللاتينية بمعنى أضع ، وعليه فالمصطلح معناه (اضع الثقة). (الجزراوي والنعيمي، ٢٠١٠ : ٥)

ويقصد بالائتمان : (علاقة مديونية تقوم على اساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات او نقود لقاء تعهد بدفع بدل معين مستقبلا ، وفي اجل معين بشكل سلع او نقود او خدمات ، وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقداً). كما يمكن تعريف الائتمان على انه مقياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على الاقيام الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) الى وقت معين في المستقبل) هذا المفهوم المبسط للائتمان يمكن ان يعبر من وجهة نظر اخرى عن مفهوم الدين ، إذ أن الأخير يمثل تعهدا بالدفع في المستقبل غالبا مايكون بشكل نقدي . ومثلما يمثل الائتمان حقا بتسلم الاموال المقرضة في وقت لاحق على اقراضها فان الدين كذلك وكلاهما يصاحب وعدا بالدفع في المستقبل اي بعد انقضاء وقت الاستدانة او الاقتراض . (محمد ،٢٠١٩ : ١٣٨).

وهناك العديد من التعاريف للأئتمان المصرفي والتي تختلف بإختلاف الزوايا التي ينظر من خلاله الكتاب والباحثين الى هذا المفهوم .

وتحديداً في المجال المصرفي يعرف "الائتمان المصرفي" بأنه : الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغًا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك مقابل عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف)البنك المركزي المصري،٢٠١٨).

ويعرف الائتمان المصرفي بأنه : تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات في المجتمع بالاموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة ، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حالة توقف الزبون عن السداد بدون أية خسائر (عبدالحميد ، ٢٠٠٠:١٠٣).

ويعرّف أيضا بأنه التسهيلات التي تمنحها البنوك لعملائها من الأفراد أو المؤسسات أو البنوك الأخرى ، بحيث يتحمل البنوك المانحة للأئتمان مخاطرة عدم قيام العملاء بتسديد إلتزاماتهم الى البنك في الوقت المحدد. (الذبحاوي والموسوي ، ٢٠١٧ :١٠)

ويرى الباحث انه يمكن تعريف الائتمان المصرفي على أنها «احدى الاستراتيجيات الخاصة للأستثمارات الرئيسة التي يتم فيها توظيف أموال المصارف نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنه مقارنة بالاستثمارات الأخرى وبالتالي فهو يحقق للمصارف وبصورة فاعلة هدف الربحية, ويمثل الائتمان ضخ سيولة للسوق لتمويل التجارة وإقامة الصناعات وتشييد العقارات والقيام بالتنمية والاستثمار بجميع الأشكال , وبذلك فإن الائتمان يمثل عصب الحياة الاقتصادية وعنصر نجاح

المصارف بسبب الإيرادات المتأتية منه التي تسهل عمل المصارف في ما يخص اعداد التقارير والافصاح عن الادوات المالية بعيدا عن التعقيد الذي الزمه معيار رقم ٣٩ « .

ثانيا : عملية منح الائتمان.

تبدا عملية الأئتمان من خلال تحليل استحقاق او كفاءة ائتمان المقترض او قدرته ورغبته لإعادة مبلغ القرض وعلى المفتش ان يجد تقديرات من قبل موظف الأئتمان لـ :)البنك مركزي العراق،٢٠٠٦ : ٥)

الوضع المالي الحالي والمتوقع للمقترض.

قدرة المقترض على مقاومة الظروف العكسية او السلبية او الضغط.

ان هيكل القرض النظري يشمل ، تسديد القرض ولإتفاقيات ومتطلبات الإبلاغ عناصر المعايير.

الضمان المقدم بواسطة المقترض-المبلغ، النوعية السيولة ، قدرة المصرف على تحصيل او تحقيق الضمان تحت اسوأ السيناريوهات.

العوامل النوعية مثل الإدارة وصناعة الإقتصاد وحالته.

ثالثا : العوامل المؤثرة في قرار حجم الائتمان المصرفي الممنوح والرقابة عليه

توجد عوامل كثيرة تؤثر في قدرة المصرف على قرار منح الائتمان ، وأيضا تؤثر في حجم الائتمان نفسه ومن ابرز هذه العوامل الآتي: .(الجزراوي والنعيمي،٢٠١٠ : ٨-٩)

١ - موارد المصرف المالية : وتتمثل في راس المال والاحتياطيات والودائع المختلفة والاقتراض من المصرف المركزي والمصارف الاخرى .

٢ - السياسة النقدية والنظام النقدي السائد : بإمكان الحكومة زيادة الائتمان او تخفيضه في ضوء سياستها المالية والنقدية .

٣ - الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع : حيث تلجأ المصارف الى تقديم التسهيلات المصرفية المختلفة لزيادة الانتاجية وتمويل المشاريع المختلفة ، وفي ظروف التضخم تلجأ السياسات النقدية الى تحديد الائتمان لكبح جماح التضخم .

٤ - الطلب على القروض : يتحدد الطلب على الائتمان بعوامل كثيرة في مقدمتها التطورات الاقتصادية ، وفرص الاستثمار، وسعر الفائدة ومعدل الكفاية الحدية لراس المال .

وهناك مجموعة ضوابط تحدد قدرة المصرف على منح الائتمان إذ يمنح الائتمان النقدي والتعهدي من لجنة مختصة وتعطي الصلاحيات للمستويات الادنى بحيث يراعى فيها شرط منح الائتمان لقاء ضمانات كافية مع تحديد سقف لمجموع الائتمان الممنوح من إدارات الفروع لا يمكن تجاوزه الا بالرجوع الى لجنة الائتمان.

اما الضوابط التي يمارسها المصرف على المدينين لضمان سداد المقترضين لديونهم في اوقاتها ولتقليل خطر الديون المعدومة الى الحد الأدنى ، يمكن تحددها بما يأتي :

١- تقدير ملاءة الزبائن القدامى والجدد .

٢- اقناع الزبائن المتلكئين بالدفع بسرعة (من خلال الخصومات النقدية للدفع الفوري والرسائل التذكيرية ..الخ) .

٣-السعي لاستعادة الديون .

وتهدف الرقابة على الائتمان والمتضمنة في سياسة الاقراض الى تخفيض الاموال الموظفة مع المدينين الى الحد الادنى لتحسين الربحية وزيادة السيولة وتقليص حدة المخاطر.

رابعا : مفهوم وتعريف كفاية رأس المال المصرفي.

اتسمت الأوضاع الاقتصادية والمالية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ولغاية نهاية عقد الستينات من القرن العشرين بحالة من الاستقرار والانتعاش والنمو بشكل عام، ولكن سرعان ما تغيرت الحالة نحو عدم الاستقرار والتغيرات المفاجئة وبالتحديد في بداية عقد السبعينات من ذلك القرن، فقد شهد العالم بداية للعديد من الأزمات المالية فانهيار نظام برتن وودز في سنة ١٩٧١، حيث فك ارتباط سعر الدولار بالذهب وبداية سياسة تعويم أسعار الصرف في بلدان العالم المتقدم، ولحق ذلك التذبذب المستمر في أسعار الفوائد وتزايد معدلات التضخم، فانعكست بأزمات منها أزمة السيولة وأزمة المديونية وتلتها أزمة المدفوعات في العديد من دول العالمين المتقدم والنامي، وقد كان مرد هذه الأزمات إلى حالة انعدام الثقة التي انتابت التعاملات المالية فانعكست على النظم المالية المحلية والنظام المالي الدولي وكان مصدرها المصارف والمؤسسات المالية (الجميل،, ٢٠٠٢ :٣١-٣٦)

تعرف كفاية رأس المال المصرفي على انها : الاحتفاظ بقدر من رأس المال في المصرف لتقوية الثقة بين المصرف والآخرين فيما يتعلق بإداء الخدمات المصرفية، ويجب ان يكون هذا القدر هو اقل كمية ممكنة من رأس المال حتى يتمكن استثمار الجزء الباقي في عمليات تقيق الأرباح. (عزيز،٢٠٢٤ : ٥١٦)

تعد كفاية رأس المال Capital Adequacy المؤشر الأكثر تعبيراً عن الملاءة المالية للمصرف، حيث إن احتفاظ المصرف بنسب معينة من رأس المال له دور كبير في زيادة عامل الثقة لدى المتعاملين تجاه المصرف فيما يتعلق بتقديم كافة الخدمات. كما إن مؤشر كفاية رأس المال يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية والمخاطر غير المالية التي من الممكن أن يواجهها المصرف ، وتشير كفاية رأس المال إلى مدى قدرة رأس مال المصرف في حماية أموال المودعين والمساهمين بالإضافة إلى قدرته في تغطية المخاطر المحتملة والمخاطر غير المتوقعة. ويعد من أهم المؤشرات المالية لقياس مدى متانة وقوة المركز المالي للمصرف لأنه يعد خط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين والمساهمين والحاجز المنيع في التحوط من المخاطر (محمد،٢٠٢٢ : ٦٠٥).

و تعرف كفاية رأس المال بأنها القدرة المالية النهائية للوفاء بالالتزامات التي على المؤسسة المالية أو المصرف، وهناك من يطلق على كفاية رأس المال بالقدرة الايفائية ومصطلحها ، ويعد المفهومان كفاية رأس المال والقدرة الايفائية وجهين لعملة واحدة، أو يمكن القول أنهما مسميان واحد وعرّف اتحاد المصارف العربية كفاية رأس المال بأنها المتانة أو الملاءة ومميزها عن مفهوم الكفاءة فليس المقصود من كفاية رأس المال كفاءته وإنما قوته ومتانته، ولهذا فان أبعاد المفهوم هي سمات رأس المال ووظائفه وأنواعه (المرسومي، ٢٠١٧ :٦٦)

كفاية رأس المال هي قدرة المصرف على تحمل المخاطر بالاعتماد على موارده الذاتية (راس المال والاحتياطيات(، ويكون ذلك بالاحتفاظ بمقدار محدد من الأموال بالنسبة للأصول المستثمرة.(الحريث والحزروي،٢٠١٧:٢٤٤).

ويرى الباحث « كفاية رأس المال خلطت بعض الأدبيات المالية والمصرفية بين مفهوم السيولة ومفهوم كفاية رأس المال، فالسيولة تعرف بأنها القدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق أو عند الطلب فيما تختلف كل الاختلاف عن كفاية رأس المال وهي القدرة النهائية لسداد الالتزامات، والاختلاف بين المفهومين هو أن السيولة تمثل مشكلة تواجهها المؤسسة المالية والمصارف يوماً بيوم فهي حالة مستمرة ملازمة للإدارة، فيما يمثل مفهوم كفاية رأس المال مشكلة

تظهـر في أوقـات الأزمـات والظـروف الصعبـة فهـي مشـكلة تظهـر في حـالات العـسر المـالي، والنصفيـة ولهـذا ارتبـط مفهـوم كفايـة رأس المـال بالظـروف الاقتصاديـة وكفاءتـه وربحيتـه «

خامسا : العوامل المؤثرة في كفاية رأس المال.

يمكـن ايجـاز العوامـل المؤثـرة في تحديـد كفايـة راس المـال بثـلاث عوامـل ، الأول عوامـل ترتبـط بتكويـن المـصرف مثـل تحمـل خسـائر العمليـات (Operation Losses) وتدعيـم ثقـة المودعـين واسـلطات الرقابيـة بقـدرة المـصرف عـلى الصمـود امـام الصعوبـات التـي تعترضـه اثنـاء عملـه وشراء الموجـودات الثابتـة لبـدء المـصرف واسـتمراره في العمـل ، ولإرتبـاط بـين رأس المـال امـصرفي وبـين كل مـن القـروض، والإسـتثمارات ، والودائـع ،، مـن خـلال مـؤشرات محـدودة تحددهـا السـلطة النقديـة، العامـل الثـاني مـن العوامـل الثلاثـة المؤثـرة في المقـدار المناسـب مـن راس المـال هـو الحاجـة الى الرافعـة الماليـة لزيـادة العوائـد لمالـكي المـصرف، وذلـك مـن خـلال امتـلاك المصـارف لرافعـة ماليـة بمسـتويات منخفضـة مـن حـق الملكيـة نسـبة الى الموجـودات ، لتبقـى جذابـة بالنسـبة للمسـاهمين ، ومـن وجهـة نظـر المالكـين ،العامـل الثالـث الـذي يؤثـر في عمليـة تحديـد المقـدار المناسـب مـن راس المـال المـصرف ، هـو مقـدار راس المـال الـذي يعتقـد منظمـو المـصرف بأنـه كاف (Adequaty) ويكـون منظمـو المـصرف مشـؤلين عـن حمايـة امـوال المودعـين وسـلامة النظـام المـصرفي ، وعـلى رغـم مـن اهميـة العوامـل الأخـرى مثـل السـيولة واحساسـية تجـاه الفائـدة في تحقيـق مثـل هـذه الأهـداف بقيـت كفايـة رأس المـال ومازالـت مطلبـا اساسـيا للجهـات التنظيميـة منـذ سـنوات عديـدة. (المرسـومي ، ٢٠١٤ : ٣٢)

ويمكن تحديد اهم العوامل المؤثرة في كفاية راس المال بمايأتي:

حجـم المـصرف: يـدل حجـم عـلى مـدى تحقيـق المـصرف لوفـورات ناتجـة عـن زيـادة حجمـه وانخفـاض تكاليفـه، إذ إن زيـادة حجـم المـصرف تمنحـه القـدرة عـلى دخـول الأسـواق الماليـة بسـهولة، كـما يـؤدي إلى زيـادة تنويـع خدماتـه والتـي بدورهـا تخفـض مـن المخاطـرة، فالمصـارف ذات الموجـودات الأكبر، يكـون لديهـا القـدرة عـلى الاسـتفادة مـن وفـورات الحجـم وتنويـع نطـاق الاسـتثمار كـما أنهـا تتمتـع بمكانـة هامـة في السـوق فهـي تحصـل عـلى مصـادر التمويـل بتكلفـة منخفضـة.

سـيولة المـصرف: تشـير سـيولة المـصرف إلى قـدرة المـصرف عـلى سـداد معظـم التزاماتـه مـن الديـون والالتزامـات المترتبـة عليـه، حيـث يشـير ارتفـاع هـذه النسـبة إلى زيـادة هامـش الأمـان وانخفـاض مخاطـر السـيولة وزيـادة قـدرة المـصرف عـلى سـداد التزاماتـه المسـتحقة، إذ يكـون المـصرف قـادراً عـلى الوفـاء بالتزاماتـه عندمـا يكـون حجـم الموجـودات السـائلة كافيـا بشـكل يغطـي حجـم الالتزامـات، وتنشـأ مخاطـر السـيولة مـن خـلال عـدم قـدرة المـصرف عـلى مواجهـة الطلـب الزائـد عـلى الودائـع وعـدم كفايـة السـيولة لممارسـة النشـاطات التشـغيلية وفي الحـالات القصـوى يمكـن أن تؤثـر عـدم كفايـة السـيولة عـلى انعـدام الملاءة الماليـة للمـصرف، حيـث تمثـل السـيولة سـلاح ذو حديـن فـاذا زادت السـيولة عـن المعيـار المعتمـد لهـا، أي الاحتفـاظ بكميـات كبـيرة، سـيؤثر سـلبا عـلى ربحيـة المـصرف.

. مخاطـر الائتـمان: تعـرف مخاطـر الائتـمان بأنهـا المخاطـر الناتجـة عـن عـدم رغبـة أو قـدرة المقترضـين عـلى سـداد التزاماتهـم تجـاه الجهـات المقرضـة في الوقـت المحـدد، وتـدل عـلى قيـاس حجـم الأمـوال المسـتثمرة في القـروض التـي هـي مـن ممكـن أن يتخلـف المقترضـين عـن سـدادها وذلـك بالنسـبة إلى حجـم الأمـوال المسـتثمرة في الموجـودات، حيـث يشـير ارتفـاع هـذه النسـبة الى انخفـاض سـيولة المـصرف وزيـادة تعرضـه الى مخاطـر الائتـمان، والتـي تؤثـر سـلبا في نسـبة كفايـة رأس المـال، مـن حيـث أنـه كلـما زادت مخاطـر الائتـمان توجـب عـلى المـصرف زيـادة كفايـة رأس مالـه للحـد مـن الآثـار السـلبية لهـذه المخاطـر عـلى المركـز المـالي للمصرف

سادسا : معايير قياس كفاية رأسمال المصرفي.

معايير كفاية رأس المال المصرفي

وقبل التطرق إلى معايير كفاية رأس المال المصرفي، لابد من التعرض لبعض التعريفات الخاصة بالمعيار وأهم خصائصه.

وعَـرْفَ مجمـع اللغـة العربيـة (المعيـار) بأنـه «انمـوذج متحقـق أو متصـور لمـا ينبغـي أن يكـون عليـه الـشيء، فيقـال: (عايـر بـين مكيالـين) أي: امتحنهـما لمعرفـة مـدى تسـاويهما، و (عايـر المكيـال): أمتحنـه بغـيره لمعرفـة صحتـه «في حـين عـرف قامـوس Webster (المعيـار) بأنـه «الـشيء الـذي يعـد للعمـل، تضعـه السـلطة كقاعـدة لقيـاس الكميـة أو الطـول أو الـوزن أو القيـم أو النوعيـة، ويوضـع هـذا الـشيء مـن قبـل السـلطة أو العـرف أو الإجـماع العـام لنمـوذج أو نمـط ميـزان أو مقيـاس «ويـرى Kohler أن (المعيـار) هـو «هـدف مرغـوب فيـه ومطلـوب تحقيقـه أو نمـط تأسـيس بالعـرف وعـن طريـق القبـول العـام أو مـن خـلال الهيئـات العلميـة أو المهنيـة أو الحكوميـة أو السـلطة التشريعيـة، ويهـدف وضـع المعيـار إلى تكويـن قاعـدة أساسـية للعمـل يسترشـد بهـا مجموعـة مـن الأشـخاص في نطـاق ظـروف أعمالهـم» (المرسـومي،٢٠١٧ :٧٥).

يحظـى موضـوع تحديـد معايـير كفايـة رأس المـال باهتـمام كل مـن السـلطات الرقابيـة وإدارات المصـارف معـاً، نظـراً للـدور الـذي تلعبـه هـذه المعايـير في تدعيـم مصداقيـة النظـام المـالي، إذ إن الغـرض مـن هـذه المعايـير هـو التأكـد مـن احتفـاظ المـصرف بحـد أدنى مـن أموالـه الذاتيـة لمواجهـة المخاطـر التـي يتعـرض لهـا، بغيـة اسـتيعاب أي خسـائر متواقعـة، مـع إعطـاء أصحـاب المصـارف والمديريـن حافـزاً لإدارة المـصرف عـلى نحـو سـليم. وأن القيـاس لكفايـة رأس المـال المـصرفي يتطلـب إجـراء تقييـم سـليم لموجـودات المصـارف وإلى أن يتحقـق ذلـك، فـإن تحليـل كفايـة رأس المـال المـصرفي يجـب أن يتـم بحـذر شـديد. وفضـلاً عـن ذلـك، فـإن مشـكلات البيانـات تجعـل (نسـب) كفايـة رأس المـال المـصرفي عرضـة للتلاعـب في أحـوال كثـيرة، أي إن نوعيـة البيانـات عندمـا تكـون ردئيـة، أو تميـل حالـة المـصرف إلى التدهـور، فـإن (نسـب) كفايـة رأس المـال تشـكل عـادة مـؤشرات متأخـرة لوجـود مشـكلات مصرفيـة. وحتـى عنـد انتعـاش الأحـوال، فـإن رأس المـال يحـول في حـد ذاتـه دون تعـرض للصعوبـات، ولكـن بالطبـع كلـما زاد مـا لـدى المـصرف مـن رأسـمال، إتسـع نطـاق قدرتـه عـلى حـل مشـاكله. وجديـر بالذكـر أنـه مـن الصعوبـة تأمـين سـلامة المراكـز الماليـة للمصـارف وتجنبيهـا الفشـل عـن طريـق الاهتـمام بمعايـير كفايـة رأس المـال وحدهـا، عـلى الرغـم مـن أهميتهـا في هـذا المجـال، فقـد أوضحـت العديـد مـن الدراسـات أن مصـارف كبـيرة في العـالم كانـت تتمتـع بكفايـة رأس مـال عاليـة، إلا أنهـا أخفقـت لأسـباب أخـرى، كان مـن أبرزهـا قصـور السـيولة لديهـا عـن تلبيـة مسـحوبات المودعـين غـير المتوقعـة، وعـدم اضطـلاع السـلطات النقديـة بـدور المقـرض الأخـير عـلى النحـو المطلـوب. وفي واقـع الحـال، فـإن الـدور الرقـابي المهـم الـذي تمارسـه السـلطات النقديـة في تأمـين سـلامة المراكـز الماليـة للمصـارف، يجـب أن يتعـدى التأكـد مـن الالتـزام بمعايـير كفايـة رأس المـال، فمـن الأهميـة بمـكان أيضـاً التثبـت مـن وجـود الضمانـات الكافيـة للتسـهيلات الممنوحـة ووجـود الانسـجام والاتسـاق الكامـل بـين آجـال مصـادر الأمـوال واسـتخداماتها. ولاشـك أن مثـل هـذه المعايـير وغيرهـا يصعـب التعبـير عنهـا بنسـب معينـة، كـما هـو الحـال في نسـب رأس المـال والسـيولة، وهـي عمومـاً لاتقـل أهميـة عـن المعايـير القابلـة للقيـاس. وعليـه فإنـه لابـد مـن الاسترشـاد بمعايـير عـدة يمكـن مـن خلالهـا التعـرف عـلى المقـدار الملائـم أو الحـد الأدنى لـرأس المـال المـصرفي الـكافي لحمايـة أمـوال المودعـين وسـلامة الجهـاز المصرفي.(المرسـمي،٢٠١٧ : ٧٤—٧٥)

قياس كفاية رأس المال المصرفي، هي كالآتي:-

يهـدف الاهتـمام بمعايـير كفايـة رأس المـال المـصرفي إلى تحديـد حجـم رأس المـال الـذي يفـي بمتطلبـات مرغوبـة، ويكـون بذلـك مـن المناسـب الاحتفـاظ بـه والمحافظـة عـلى مسـتواه لتجنـب الوقـوع في المخاطـر , إذ لا يوجـد هنالـك معيـار واحـد امثـل

لكفايـة رأس المـال، حيـث يختلـف مسـتوى الكفايـة المطلوبـة لـرأس المـال مـن مـصرف لآخـر وفقـا لحجـم المـصرف وطبيعـة عملياتـه , وبمـا إن رأس المـال المـصرفي يمثـل حاجـزا واقيـا أمـام الخسـائر التـي يتعـرض لهـا المـصرف أثنـاء ممارسـته لأنشـطته ، لـذا مـن الـضروري الاسترشـاد بعـدة معايـير يمكـن مـن خلالهـا التعـرف عـلى مقـدار رأس المـال المناسـب الـذي ينبغـي آن يكـون كافيـا ليدخـل الأمـان والطمأنينـة لـدى المودعـين مـن ناحيـة والسـلطات الرقابيـة مـن ناحيـة أخـرى , فضـلا عـن بقيـة المتعاملـين مـع المـصرف مـن المسـتثمرين في أسـهم المـصرف (أصحـاب حقـوق الملكيـة). إذ إن ارتفـاع مـؤشرات كفايـة رأس المـال المـصرفي تعنـي ان المـصرف مـليء مـن الناحيـة الماليـة وذو قـدرة عـلى تلبيـة التزاماتـه تجـاه زبائنـه .

نسبة رأس المال الممتلك (رأس المال المدفوع + الإحتياطيات + الارباح المحتجزة) إلى اجمالي الموجودات الخطرة:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على مجابهة الخسائر التي قد يتعرض إليها نتيجة

حيازتـه لموجـودات خطـرة، وتعـد الموجـودات الخطـرة هـي الموجـودات التـي يصعـب تحويلهـا إلى نقـد بسرعـة وبـدون خسـائر والتـي يمكـن أن تعـرض المـصرف الى خسـائر نتيجـة الاحتفـاظ بهـا، وتعـد جميـع موجـودات المـصرف خطـرة باسـتثناء النقـد في الصنـدوق والحسـابات مـع المصـارف والبنـك المركـزي والأوراق الماليـة الحكوميـة عديمـة المخاطـرة. (محمـد،٢٠٢٢ :٦٠٧)

نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع:

تشـيرهذه النسـبة إلى قـدرة المـصرف في رد الودائـع أي تلبيـة طلبـات المودعـين عنـد قيامهـم بسـحب ،) ودائعهـم او سـحب جـزء منهـا عـن طريـق رأس مالـه الممتلـك، ويجـب ألا تقـل هـذه النسـبة عـن (١٠ ٪) وفي حـال زاد مجمـوع الودائـع مقارنتـةً بـرأس المـال الممتلـك، أدى ذلـك الى انخفـاض قـدرة المـصرف في حمايـة أمـوال المودعـين لديـه ويمكـن احتسـاب كفايـة رأس المـال وفـق المعادلـة الآتيـة: (محمـد،٢٠٢٢ :٦٠٧)

نسبة رأس المال (المرخص والمصدر والمدفوع) إلى إجمالي الموجودات

اسـتخدام هـذا المعيـار بشـكل واسـع عـلى نطـاق مـن قبـل المصـارف التجاريـة والسـلطات النقديـة بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، وهـو يمتـاز عـلى المعيـار الأول (نسـبة رأس المـال إلى الودائـع) بكونـه يربـط رأس المـال بالموجـودات لمواجهـة أيـة خسـائر قـد تكبدهـا المـصرف، غـير أن مـا يؤخـذ عـلى هـذا المعيـار اعتـماده عـلى إجـمالي الموجـودات مـن غـير تمييـز بـين أنواعهـا المختلفـة، فبعـض القـروض، مثـلاً، تمنـح لزبائـن مـن ذوي المخاطـرة العاليـة، وبعضهـا تمنـح لزبائـن مقتدريـن ماليـاً ولمنشـآت أعـمال ناميـة مربحـة، وكذلـك الحـال في الاسـتثمارات، فبعضهـا سـائل ومضمـون التسـديد، بينـما يتصـف الآخـر بدرجـة عاليـة مـن المخاطـرة، ولـو كانـت كل الموجـودات متسـاوية في المخاطـرة لكانـت النسـبة موضـوع البحـث مقياسـاً صحيحـاً لكفايـة رأس المـال المـصرفي، وكـذا يؤخـذ عليـه تعارضـه مـع مصالـح المسـاهمين، فزيـادة هـذا المعيـار يعنـي تحقيـق حمايـة أفضـل للمودعـين، وهـو مـا يهـدف إليـة المـصرف، إلا أنـه تـؤدي في الوقـت الراهـن إلى إحـداث انخفـاض في معـدل العائـد عـلى حـق الملكيـة مـما يلحـق الـضرر بالمسـاهمين، وفضـلاً عـن ذلـك فـإن هـذا المعيـار لايكفـي للحكـم عـلى مـدى كفايـة رأس المـال باعتبـاره خـط إسـناد لحمايـة أمـوال المودعـين، فتسـاوي نسـبة رأس المـال إجـمالي الموجـودات لمصرفـين، لا يعنـي أن مودعـي هذيـن المصرفـين يتعرضـان للقـدر نفسـه مـن المخاطـر، إذا مـا تباينـت درجـة التقلـب في إجـمالي الموجـودات، وقـد أثـير فيـما إذا كانـت نسـبة رأس المـال المـصرف إلى موجوداتـه، ترتبـط باحتماليـة فشـله؟ وكانـت إجابـة معظـم البحـوث التـي أجريـت: إن الارتبـاط بـين نسـبة رأس المـال إلى الموجـودات وحـدوث فشـل للمـصرف، ارتبـاط ضعيف.(المرسـوي، ٢٠١٧ : ٧٧)

نسبة رأس المال العامل إلى الموجودات الخطرة.

نسبة رأس مال إلى مخاطره هو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف و أي عمليات أخرى.

يتوقف المقدار الملائم لرأس المال على تشكيلة الموجودات التي تستثمر فيها المصارف أموالها، فالمصرف الذي تشتمل محفظته على نسبة كبيرة من الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة نسبياً، كالأوراق المالية الحكومية، يمكنه ممارسة النشاط برأس مال أقل من مصرف آخر مماثل تماماً، غير أن محفظته تحتوي على مسبة أقل من تلك الاستثمارات وقد ساهمت وجهة النظر هذه في ظهور نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة، ويقصد بالموجودات الخطرة كل موجودات المصرف باستثناء النقد (في الصندوق ولدى المصارف ولدى المصرف المركزي) وصافي الودائع لدى المصارف، والاستثمارات بأوراق الحكومة المركزية، سواء أكانت حوالات خزينة أم سندات (يحتفظ بها لدى المصرف أو مودعة لدى المصرف المركزي)، وتحبذ بعض المصارف تحديد أجل السندات الحكومية بما لايزيد على خمس سنوات، بينما لايأخذ البعض الآخر بهذا الشرط. وذلك لأن الأوراق الحكومية أو الأوراق التي تصدرها على شكل دين عام، خالية من المخاطرة الائتمانية. وكذلك سائر القروض للمؤسسات العامة أو مؤسسات وشركات القطاع العام التي تمنح بضمانة الحكومة، والسبب واء شمول الاستثناء للقروض الممنوحة للقطاع العام، هو اشتراط تعهد الحكومة بتسديد كل هذه القروض فيما لو عجزت المؤسسات المقترضة عن التسديد، ويعد رأسمال المصرف متيناً في بعض الدول إذا كانت الموجودات ذات المخاطرة، حسب هذا التعريف، لاتزيد على ستة أمثال رأس المال، هذا في حين أن المصارف في بعض الدول لاتعد سليمة إذا كانت نسبة الموجودات الخطرة إلى رأس المال تزيد على (١:٦) أي ما يعادل ٦٪، وتستطيع المصارف تخفيض النسبة المذكورة بإقبالها على شراء أكبر من الدين العام، أو زيادة إقراضها للمؤسسات التي تضمن ديونها من قبل الحكومة. إذ إن المقدار الملائم لرأس المال يتوقف على تشكيلة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله، فالمصرف الذي تكون معظم استثماراته ذات مخاطر منخفضة نسبياً، كالسندات الحكومية، يمكنه ممارسة النشاط برأسمال أقل من مصرف أخر مماثل تماماً، غير أن معظم استثماراته ذات مخاطر مرتفعة نسبياً، كالسندات غير الحكومية، وصيغة هذه النسبة هي:- (المرسومي،٢٠١٧ :٧٧)

نسبة رأس المال إلى القروض

تعد هذه النسبة مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض، وصيغة هذه النسبة هي:- (المرسومي،٢٠١٧ :٧٨)

نسبة رأس المال إلى الالتزامات العرضية

تمثل الالتزامات العرضية مجموعة الحسابات النظامية (الحسابات خارج الميزانية العمومية للمصارف)، وتتضمن هذه الحسابات البنود (الفقرات) الآتية: (المرسومي،٢٠١٧ :٧٩)

التسهيلات المستندية: وهي التسهيلات الممنوحة للعملاء لفتح اعتمادات مستندية بغرض الاستيراد أو لأغراض أخرى.

القبولات: وهي أرصدة الاعتمادات المؤجلة الدفع التي يقوم المستفيد (المصدر) بحسب كمبيالة على العميل (المستورد) بقيمة بقيمة البضاعة، تستحق الدفع بعد مدة معينة متفق عليها، ويتعهد المصرف بسداد قيمة هذه الكمبيالة في تأريخ الاستحقاق.

الكفالات: وهي المبالغ التي يتعهد المصرف بدفعها لجهات مقيمة أو غير مقيمة بناء على طلب هذه الجهات (كفالات صادرة). والكفالات المصرفية يدفعها العملاء للمصرف لضمان التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم، وصيغة هذه النسبة هي:-

سابعا: اعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة .

و يرتبط الإعتراف بالخسائر الأئتمانية المتوقعة بالقياس اللاحق للأصول المالية ، حيث نص المعيار IFRS٩ على انه يجب على المصرف ان لا تعترف بتلك الخسائر على الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة فقط، وعلى الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلا دخل شامل اخر ، وبالتالي فان متطلبات الإضمحلال لن تطبيق على الأصول المالية التي يتم قياسها لاحقا بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر، كما تضمن المعيار IFRS٩ ، بعض الأدوات المالية الأخرى التييتم الإعتراف بمخصص خسائر لمقابلة الخسائر الأئتمانية المتوقعة لها وهي تشمل الإيجارات المستحقة ، والأصول التعاقدية والأرتباطات بتقديم قروض وكذلك عقود الضمان المالي التي تطبيق عليها متطلبات الهبوط.

هناك ثلاث مناهج للإعتراف بالخاسئر الإئتمانية المتوقعة. (يوسف،٢٠١٦: ٢٢-٢٤)

المنهج العام The General Approach

المنهج البسيط The Simplified Approach

منهج الشراء او الإقتناء بقيمة ائتمانية مضمحلة The Purchased or Originated Impaired Approach

المنهج العام The General Approach

يشير المعيار IFRS٩ الى ان الهدف من متطلبات الهبوط هو الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة عى مدى العمر الإفتراضي لجميع الأدوات المالية التي يوجد بها زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية منذ الإعتراف الأولى ، سواء تم تقييمها على اساس فردي او جماعي مع الأخذ في الحسبان جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة بما في ذلك المعلومات المستقبلية ، ويبحث تقوم المنشاة في كل تأريخ تقرير بتكوين مخصص يقابل الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

هذا وفي حالة اذا لم تكن المخاطر الإئتمانية على اداة مالية في تأريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الإعتراف ألأولى يجب على المصرف ان تكون مخصص للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا في حين يتم تكوين مخصص للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر الإفتراضي للأداة المالية اذا كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية ، واذا قررت المصرف في تأريخ التقرير الحالي انه لم تعد هناك زيادة شكل جوهري في المخاطر الإئتمانية المتوقعة ، فيجب عليها ان تكون المخصص للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا من تأريخ التقرير الحالي ، ويجب ان تثبت المصرف ضمن الأرباح او الخسائر مايسفر عنه تعديل المخصصات في تأريخ التقرير الى المبلغ الذي يتطلب ان يتم الإعتراف به وفقا لهذا المعيار.

تحليل الزيادة الجوهرية في المخاطر الإئتمانية وفقا للمنهج العام ، ان المنهج الذي اخذ به المعيار IFRS٩ لإتخاذ المصرف قرار بشأن تطبيق نموذج حساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة للعمر الإفتراضي للأداة المالية او النموذج حساب الخسائر الإئتمانة المتوقعة لفترة ١٢ شهرا فقط هو تقييم المصرف في كل تقرير عما اذا كان قد حدوث زيادة جوهرية للمخاطر الإئتمانية من عدمه بالمقارنة بالمخاطر عند الإعتراف الأولي، ولأهمية ذلك فقد اشار المعيار بأنه يجب على المصرف ان تستخدم التغير في مخاطر التعثر (الفشل) في السداد ، على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بدلا من التغير في مبلغ الخسائر الأئتمانية المتوقعة ، ولإجراء ذلك التقييم يجب على المنشأة ان تقارن مخاطر التعثر في السداد

المتوقعة على الأداة المالية كما هي في تأريخ التقرير مع مخاطر تقارن التعثر في السداد الواقعة في التأريخ الأولى ، وان تأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة او جهد لا مبرر لهما ، والتي تعد مؤشرا على حدوث زيادات جوهرية في المخاطر الإئتمانية منذ الإعتراف الأولى.

وعلى الرغم من ان المعيار IFRS٩ اشار الى انه لم يعرف مصطلح التعثر حيث ترك لكل منشأة ان تقوم بتعريفة بما يتفق مع اغراض ادارة المخاطر الأئتمانية للأداة المالية ، الا انه وضع افتراضا (يمكن نقضه) بأن وجود أرصدة استحقت ولم تسدد لمدة تزيد عن ٩٠ يوما يشير الى التعثر ، مالم تكن المصرف لديها معلومات معقولة وداعمة تدل على غير ذلك.

الإستثناءات التي اجازها المعيار IFRS٩ لدى تطبيق المنهج العام ، اورد المعيار بعض الإستثناءات بشأن متطلبات تطبيق هدا المنهج يمكن تحديدها بما يأتي:

الأدوات المالية ذات المخاطر الأئتمانية المنخفضة.

على الرغم من ان الأصل في المعيار IFRS٩ انه يجب على المصرف تقييم ما اذا كانت المخاطر الأئتمانية قد زادت بشكل جوهري بالمقارنة بالمخاطر عند الإعتراف الأولي ، الا انه يمكن للمنشأة ان تفترض ان المخاطر الإئتمانية على اداة لم تزد بشكل جوهري منذ الإعتراف الأولي اذا تم تحديد ان الأداة المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تأريخ التقرير. تكبد المنشأة تكلفة او جهد غير مبرر للحصول على معلومات مستقبلية معقولة.

في الوقت الذي اكد فيه المعيار IFRS٩ انه كقاعدة عامة اذا اتيحت معلومات مستقبلية معقولة ومؤيدة بدون تكلفة او جهد لا مبرر لها ، فإنه لا يمكن للمصرف ان تعتمد فقط على معلومات تأريخية بشأن المبالغ التي استحقت ولم تسدد وذلك عند تحديد ان المخاطر قد زادت بشكل جوهري بالمقارنة بالمخاطر عند الإعتراف الأولي، الا انه اشار انه في حالة تكبد المنشأة تكلفة وجهد غير مبرر للوصول الى تلك المعلومات المستقبلية والمؤيدة ، فإنه يمكن للمنشأة ان تستخدم المعلومات عن المبالغ المستحقة ولم تسدد، والتي حددتها بمدة ٣٠ يوما لأعتبار ان المخاطر الإئتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ افعتراف الأولي ، منوها ان هذا لا يمثل قاعدة مسلم بها طالما توفرت المعلومات المعقولة المؤيدة منها ان عدم الدفع حدث نتيجة لسهو من قبل الإدارة وليس ناتجا عن صعوبات مالية للمقترض.

المنهج البسيط The Simplified Approach

في حين ان فلسفة المنهج العام تقوم على وجود نموذجين للقياس ويتوقف ألأخذ بأي منها على وجود زيادة ائتمانية جوهرية من عدمه ، فإنه بموجب هذا المنهج وخروجا على المنهج العام تطبيق المصرف نموذج واحد وهو الخسائر الإئتمانية المتوقعة للعمر الإفتراضي للأداة المالية اعتبارا من تأريخ اول تقرير مالي بعد الإعتراف الأولي ، وذلك بغض النظر عما اذا كانت هناك زيادة ائتمانية جوهرية من عدمه ، ويحدد المعيار IFRS٩ الحالات التي يتم فيها تطبيق المنهج المبسط وفقا لما يلي:

المبالغ المستحقة على المدينيين التجاريين او الأصل التعاقدي التي تنتج عن معاملات تقع في نطاق المعيار IFRS١٥ ولا تتضمن مكون مالي جوهري ، او تتضمن مكون مالي جوهري الا ان المنشأة اختارت وفقا لسياستها المحاسبية ان تقيس مخصص الخسارة بمبلغ مساو للخسائر الإئتمانية التوقعة على مدى العمر الإفتراضي ، ويجب تطبيق تلك السياسة المحاسبية على جميع المبالغ المستحقة على المدينيين التجاريين والأصول التعاقدية.

مبالـغ الإيجـارات مسـتحفة التحصيـل التـي تنتـج عـن معامـلات تقـع ضمـن المعيـار IFRS١٧ اذا اختـارت المنشـأة وفقـا لسياسـتها المحاسـبية ان تقيـس مخصـص الخسـارة بمبلـغ مسـاو للخسـائر الإئتمانيـة المتوقعـة عـلى مـدى العمـر الإفـتراضي ، ويجـب تطبيـق تلـك السياسـة المحاسـبية عـلى جميـع مبالـغ الإيجـار مسـتحقة التحصيـل ، الا انـه يمكـن تطبيقهـا بشـكل منفصـل لـكل مـن المبالـغ المسـتحقة التحصيـل مـن الإيجـار التويـلي والإيجـار التشـغيلي.

منهج الشراء او الإقتناء بقيمة ائتمانية مضمحلة The Purchased or Originated Impaired Approach

قـد تقـوم المـصرف بـشراء او اقتنـاء اصـل بقيمـة ماليـة اقـل مـن قيمتـه الإسـمية ، وذلـك نظـرا لإضمحـلال الجـدارة الإئتمانيـة للمقـترض ، وبالتـالي ونتيجـة لقيـام المنشـأة باالمخاطـرة بـشراء او اقتنـاء اصـل ذات فيمـة ائتمانيـة مضمحلـة ، فإنهـا تقـوم بدفـع عـوض مـالي مقابـل الإقتنـائ يتناسـب مـع درجـة الجـدارة الإئتمانيـة المضمحلـة ، وقـد افـرد المعيـار IFRS٩ بنـدا مسـتقلا لهـذا النـوع مـن الأصـول اطلـق عليـة الأصـول الماليـة المشـتراة او المقتنـاة بقيمـة ائتمانيـة مضمحلـة ، حيـث اوجـب عـلى المنشـاة في تأريـخ التقريـر ان تعـترف فقـط بالتغـيرات المجمعـة في الخسـائر المتوقعـة عـلى مـدى العمـر الإفـتراضي منـذ الإعـتراف الأولي عـلى انـه مخصـص خسـائر للأصـول الماليـة المشـتراة او المقتنـاة بقيمـة ائتمانيـة مضمحلـة ، ويـورد الملحـق مـن المعيـار رقـم IFRS٩ امثلـة ذلـك الأحـداث والتـي تمثـل دليـلا عـلى ان الأصـل المـالي ذات قيمـة ائتمانيـة مضمحلـة وهـي:

وجود صعوبات جوهرية بالنسبة للمصدر او المقترض.

مخالفة شروط العقد مثل التعثر في السداد في تواريخ الإستحقاق ، او تجاوز موعد الإستحقاق.

قيام المقرض بمنح تنازلات الى المقترض لصعوبات اقتصادية او تعاقدية خاصة بالمقترض

انه يصبح من المحتمل ان المقترض قد يتعرض للإفلاس او اجراءات ما قبل الإفلاس.

عدم وجود سوق نشط للأداة المالية بسبب صعوبات مالية.

شراء او استحداث اصل مالي بخصم كبير يعكس خسائر ائتمانية متكبدة.

ثامنا : قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفق معيار الدولية للتقارير المالية IFRS٩

لم يحـدد المعيـار الـدولي للتقاريـر الماليـة (IFRS ٩) طريقـة محـددة ملزمـة لقيـاس خسـائر الائتـمان المتوقعـة وفـق نمـوذج (ECL) وأشـار لمتلطبـات هامـة ينبغـي عـلى المصـارف الاعتـماد عليهـا عنـد قيـاس خسـائر الائتـمان المتوقعـة.

توفـير معلومـات ونمـاذج داخليـة إحصائيـة تسـاعد في تقديـر الخسـائر مـن خـلال احتسـاب احتـمال التعـثر (PD) المتعلـق بالظـرف المقابـل (مصـدر الأداة الماليـة) والخسـارة المفترضـة في حـال حـدوث هـذا التعـثر (Loss Given Default-LGD) ، أو الاعتـماد عـلى اسـاليب بديلـة كاحتسـاب معـدلات الخسـارة التاريخيـة (Histroical Loss Rate Method) ، وتعديلهـا وفـق المعطيـات الراهنـة والتوقعـات المسـتقبلية.

ضرورة توثيـق المناهـج والطـرق المسـتخدمة في احتسـاب الخسـائر الائتمانيـة المتوقعـة ، مـع تبريـر أهميـة الاعتـماد عـلى طريقـة دون أخـرى وتوضيـح أسـباب الانتقـال مـن طريقـة لأخـرى (ثبـات التطبيـق والإفصـاح عـن التحـول مـن طريقـة لأخـرى).

يمكـن أن يتـم الاعتـماد عـلى منهـج تقييـم إجـمالي (Collective) أو منهـج تقييـم فـردي (Individual) لخسـائر الائتـمان المتوقعـة ، حيـث يعتـبر المنهجـين أساسـاً في تكويـن الاحتياطيـات المتعلقـة بخسـائر الائتـمان المتوقعـة ، فالمنهـج الأول (الإجـمالي) يسـتخدم في حالـة المحافـظ التـي تضـم قـروض وأدوات ماليـة متعـددة ومتجانسـة المخاطـر ، والثـاني (الفـردي) يسـتخدم للتعرضـات المهمـة كالقـروض والأدوات ذات الحجـم الكبـير. (صنـدوق النقـد العـربي ، ابوظبـي، الإمـارات العربيـة المتحـدة ،٢٠١٧ : ١٣). يمكـن تخلصهـا بمـا يـأتي.

فـان المعيـار الـدولي للتقاريـر الماليـة (IFRS٩) لم ينـص عـلى طريقـة محـددة لقيـاس خسـائر الائتـمان المتوقعـة ، لذلـك فـإن

عملية تقييم مخاطر الائتمان المستقبلية يعتبر من المسائل المعقدة ويمكن تلخيص أهم الخطوات التي يمكن إتباعها في عملية القياس وفق ما يأتي. (التعليمات الإرشادية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ، تعميم قرار (أ.ر ٢٠١٧/٩) ، مصرف قطر المركزي ، فبراير ٢٠١٧م).

الخطوة الأولى: تحديد ما إذا كان اي تعرض يلبي تعريف الموجودات ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة ، وهذه الخطوة تعتبر هامة لن عملية التصنيف المرحلي التي يحدده نموذج (ECL) يعتمد بصورة كلية على هذه الخطوة ، لذلك على المصارف ان تضع سياسات لتحديد الموجودات التي يمكن أن تصنف ذات مخاطر ائتمانية منخفضة وفق المتطلبات التي حددها النموذج.

الخطوة الثانية: تقييم تراجع الجودة الائتمانية بعد الاعتراف المبدئي وفق متطلبات نموذج (ECL) فإن جميع التعرضات عدا التي تتضمن توقعاً صريحاً بتراجع جودتها الائتمانية تصنف في المرحلة الأولى ، ويجب أن يتم تقييم ما غذا كانت جودة الائتمان قد تراجعت مقارنة بتقييم الجودة الائتمانية عند الاعتراف الولي بالتعرضات الائتمانية ، وبالنسبة للموجودات المالية التي يتضح وجود تراجع جوهري في جودة الائتمان بعد الاعتراف المبدئي دون وجود أدلة موضوعية على انخفاض قيمتها يكون مطلوباً تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمرها (Lifetime) وتُضمن ففي المرحلة الثانية من النموذج.

الخطوة الثالثة: فيما يتعلق بالموجودات التي يتضح وجود أدلة موضوعية على أنها أصبحت ديون غير منتظمة (متعثرة) يكون من الضروري تحديد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل العمر (Lifetime) وتُضمن ففي المرحلة الثالثة من النموذج.

الخطوة الرابعة: يعترف نموذج (ECL) باحتمال انتقال الموجودات من مرحلة مخاطر الائتمان الأعلى إلى الأدنى ويتطلب ذلك وجود دليل موضوعي على تحسن الجودة الائتمانية لتلك الموجودات. وتتكون هذه المداخل من :

مداخل احتمالية التعثر (Probability of Default-PD) (الوثيقة الرئيسية لإتفاقية بازل ٢ ، المركز العربي للدراسات والاستشارات المالية والمصرفية ٢٠١٨ ،الفقرات (٤٢٣-٤٢٥)، بالنسبة لمتطلبات ومحددات تقدير احتمالية التعثر(PD) فقد أتاحت للمصارف استخدام واحد أو اكثر من الأساليب الفنية الثلاثة الرئيسية (الخبرة الداخلية عن التعثر – خرائط وفق بيانات خارجية – نماذج إحصائية للتعثر) إلى جانب معلومات ، ألساليب فنية أخرى وفقاً للحالة وذلك لتقدير متوسط احتمال التعثر لكل درجة تصنيف ، وقد يكون لدى المصرف اساليب فنية أخرى كنقطة للمقارنة واحتمالات التعديل ، ولا توجد قناعة للمراقبين بتطبيق الأسلوب الآلي للأساليب الفنية دون وجود تحليلات تدعمه ، ويجب على المصارف إدراك أهمية التقديرات الحكمية ، واثرها على نتائج الأساليب الفنية والمعلومات ويمكن كذلك استخدام بيانات داخلية متعلقة بخبرات المصارف لحساب تقديرات احتمال التعثر (PD) مع أهمية إثبات أن التقديرات تعكس وضع معايير التعهدات واي اختلاف في نظم التصنيف التي يتبعها المصرف ، مع إضافة أكبر هامش ممكن من التحفظ في تقديرات احتمال التعثر ، ويمكن الاعتراف بالبيانات المُجمعة فيما بين المؤسسات والمصارف ، كذلك يمكن أن تستخدم المصارف متوسط لتقديرات احتمال التعثر لكل مقترض على حدة في درجة معينة ، كذلك يمكن تستخدام المصارف متوسط لتقديرات احتمال التعثر لكل مقترض على حدة في درجة معينة ، إذا ما كان قد تم استخراج هذه التقديرات من النماذج الإحصائية للتنبؤ بالتعثر ، كذلك فإن طول الفترة الزمنية المستخدمة في الملاحظة والتقدير يجب أن لا تقل عن خمس سنوات لمصدر واحد على الأقل ويجوز استخدام فترة أطول.

مداخل التقديرات الذاتية للتعرض عند التعثر (Expousure at Default-EAD):

يعبر هذا المدخل عن إجمالي التعرض المقدر للتسهيل الائتماني عند حدوث تعثر الملتزم ، وعلى المصارف ان تقدر التعرض عند التعثر (EAD) بأقل من القيمة الحالية المحسوبة مع الاعتراف بأثر التصفية فيما بين البنود في قائمة المركز المالي والحد الأدنى لمتطلبات الاعتراف بالتصفية هو أسلوب الأساس ، ويجب أن تكون بشكل عام رؤية القياس تتسم بالمستقبلية عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتستند على الفترة الزمنية التي يحتمل وقوع التعثر فيها ، وبالتالي تشمل جميع الالتزامات الجارية داخل وخارج المركز المالي بعد تعديلها بالتدفقات النقدية التعاقدية.

مداخل التقديرات الذاتية للخسارة بافتراض التعثر (Loss Given Default-LGD) يعتبر مدخل الخسارة بافتراض التعثر هو المقياس الذي يحدد مبلغ الخسارة الذي ينشأ عند تعثر المقترض ويتم حساب هذه النسبة بالنظر إلى الضمانات المتاحة للمصرف ويمكن استخدامها لاسترداد رصيد الائتمان في حالة التعثر مع مراعاة تقدير قيمة الضمان وتحسب وفق المعادلة الآتية:

التعرض عند التعثر – المبلغ المتوقع الحصول عليه

ويتم حساب المبلغ المتوقع الحصول عليه على أساس القيمة الحالية في البنوك التي تعمل وفق النظم التجارية التقليدية ، مع ملاحظة مراعاة المصارف الإسلامية استخدام الأساليب الشرعية المتعلقة بتسييل الضمانات مخصوماً منها تكاليف الاسترداد ، وبعد ذلك يجب على المصارف تحديد سناريوهات تحدد (قيمة) و (توقيت) التدفقات النقدية لنتائج معينة والاحتمال التقديري لتلك النتائج آخذين في الاعتبار (نسبة الخسارة باقتراض التعثر LGD) أو إعادة هيكلة التسهيل.

أدى تطبيق نموذج الخسائر المتكبدة إلى تضخيم قيم الموجودات والأدوات المالية نتيجة للقيود التي فرضها النموذج للاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة ولم يُمكن المنشآت من الاعتراف المبكر بتلك الخسائر ، وبرز ذلك بصورة واضحة خلال الأزمة العالمية (٢٠٠٧/٢٠١٠).

صدر نموذج خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) لمعالجة وسد الثغرات التي فرضتها الممارسة التطبيقية لنموذ الخسائر المتكبدة ، وذلك من خلال توسيع قاعدة المعلومات المطلوبة لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة ليشمل (المعلومات السابقية – المعلومات الحالية – وتوقعات المستقبل).

يؤثر تطبيق خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) على زيادة حجم المخصصات بالمصارف والمنشآت المالية المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة.

يخفض نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) من رأس المال التنظيمي للمصارف والمنشآت المالية ، مما يترك أثراً على حقوق المساهمين ، وهذا يفرض على المصارف والمنشآت المالية إعادة النظر في هيكلة المنتجات ومراجعة سياسات التسعير.

يؤثر نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على البنية التحتية والنظم والسياسات والإجراءات المحاسبية للمصارف والمنشآت المالية وذلك لاعتماده على الآرا الحكمية عند تقدير وقياس خسائر الائتمان المتوقعة.

لم يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS٩) طريقة محددة لتقدير وقياس خسائر الائتمان المتوقعة ، ولكن حدد مجموعة من المتطلبات الواجب مراعاتها مما سيترك مرونة للمصارف والمنشآت المالية في مجال التقدير والقياس بما يتوافق وبيئتها الداخلية.

يتطلب اعتماد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة دوراً إضافياً من المراجعة الداخلية والخارجية نظراً لاعتماده على الآراء الحكمية.

تمثل أهمية التصنيف المرحلي للتأكد من تعريف الموجودات والدوات المالية ذات المخاطر الائتمانية منفخضة المخاطر مرحلة أساسية في منهجية القياس المحاسبي لخسائر الائتمان المتوقعة وفق نموذج (ECL).

الموجودات والدوات المالية التي يتضح تعثرها وعدم انتظامها (غير منتجة) من خلال ودود أدلة موضوعية يلزم تكوين مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لها على مدى عمرها (Lifetime).

ويرى (الباحث) أنه بالنسبة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في هذا الجانب فإن المصارف قد تستخلص احتمالية التعثر لكامل العمر من النماذج المتوفرة لديها ، لكن يجب التاكد من أن المعلومات المستخرجة من خلال هذه النماذج مناسبة لغرض تقدير وحساب خسائر الائتمان المتوقعة ، ويجب توافر معلومات ذات رؤية مستقبلية ، ويتطلب نموذج (ECL) من المصارف تقديم تقرير حول مستويات احتمالية التعثر التي يرجح تحققها وجميع التعرضات الائتمانية وفق متطلبات النموذج السابق ذكرها ، كذلك يركز النموذج على أهمية توافر معلومات برؤية تطلعية حول احتمالية التعثر من خلال عكس معلومات الاقتصاد الكلي المحددة على معلومات احتمالية التعثر مع تحديد رؤية مستقبلية لمعلومات احتمالية التعثر المستخدمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة ، كذلك يسمح النموذج للمصارف الاسترشاد بالتقييم الائتماني الذي يوفره مركز المعلومات الائتمانية للديون الشخصية ، ويمكن تقدير احتمالية التعثر والخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى محفظة نوعية من محافظ وديون التجزئة على ان تتميز بنوعية مخاطر متجانسة.

تاسعا: نموذج قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفق معيار الدولية للتقارير المالية IFRS٩

يتضمن النموذج (ECL) تغيراً جوهرياً في النظرة العامة إذ يعتمد على النهج التطلعي (Forward-Looking) بدلاً عن النهج الذي ينظر للوراء (Backward-Looking عند تحديد وتقدير مخصصات خسائر الائتمان.

يزيد النموذج من المخصصات ويخفض رأس المال في معظم المؤسسات المالية.

يخفض النموذج عائدات حقوق المساهمين للعديد من المنتجات والأصول والأدوات المالية ، مما ينعكس أثر ذلك على إحداث تعديلات كبيرة في هيكل المنتجات والتسعير.

يفرض النموذج حاجة ملحة لإحداث تغيرات جوهرية في بناء نماذج للتنبؤ بخسائر الائتمان في المصارف والمؤسسات ن والبنية التحتية والنظم مما يستدعي ضرورة إحكام هياكل تلك المؤسسات.

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
عند إصدار أو شراء الأداة المالية	عند حدوث ارتفاع هام في مخاطر الائتمان	عند حدوث التعثر الفعلي
يجب تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة على(١٢) شهر في حساب الرباح والخسائر، وذلك على شكل مؤونات(مخصصات)مقابل خسائر متوقعة. يتم احتساب **غيرادات** الفوائد على الأدوات المالية المسجلة في هذه المرحلة وفقاً لقيمتها الإجمالية (دون أي تنزيل للخسائر الائتمانية المتوقعة)	يجب تسجيل الخسائر المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية. يتم احتساب **ايراد** الفوائد على الأدوات المالية المسجلة في هذه المرحلة وفقاً لقيمتها الإجمالية (دون أي تنزيل للخسائر الائتمانية المتوقعة)	يجب تسجيل الخسائر المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية. يتم احتساب ايراد الفوائد على الأدوات المالية المسجلة في هذه المرحلة وفقاً لقيمتها الصافية (أي بعد تنزيل الخسائر الائتمانية المتوقعة)

جدول رقم (١)

مراحل انخفاض قيمة الموجودات والأدوات المالية وفق نموذج (ECL)

المصدر المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية (٢٠١٨)

ويلاحظ (الباحث) من خلال استعراض الشكل أن النموذج يتضمن إجراءات مبسطة للذمم المدينة التجارية وعقود الأصول ومديونيات افيجار ، والتي غالباً ما تحتفظ بها منشآت لا تمتلك انظمة متطورة لإدارة مخاطر الائتمان ، هذا التبسيط يلغي الحاجة لحساب فترة الـ ١٢ شهر وفق نموذج (ECL) وتقييم الزيادة الكبيرة المتوقع حدوثها في مخاطر الائتمان ، أما بالنسبة للذمم المدينة التجارية أو عقود الأصول التي لا تحتوي على عنصر تمويل هام ، يجب قياس مخصص الخسارة عند الاعتراف المبدئي الأولي على مدار عمر الأصل وفق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة (Lifetime ECL). وبالنسبة للمدينين التجاريين أو عقود الأصول التي تحتوي على تمويل كبير وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS ١٥) ، وذمم الإيجار المدينة فعلى المنشأة اختيار السياسة: إما أن تتبع منهج مبسط من خلال قياس الخسارة (حساب مخصص خسارة بمبلغ يعادل عمر الأصل Lifetime وفق ECL في بداية الاعتراف المبدئي وخلال عمر الأصل ، أو يمكن تطبيق النموذج العام مع أهمية التركيز على ضرورة تطبيق خيارات اختيار السياسة بصورة منسقة لكل من بنود المدينين التجاريين وعقود الأصول وذلم الإيجارات المدينة ويعطي النموذج حق اختيار تطبيق سياسة بصورة مستقلة لكل بند بصورة منفصلة

المبحث الثالث : الجانب الطبيقي

اولا: نبذة التأريخية عن عينية البحث

١- مصرف بغداد

تأساس المصارف كشركة مساهمة برأس المال اسمي مقداره (١٠٠) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس الصادرة بالرقم)م ش/ / ٤٥١٢ في ١٨ / شباط ١٩٩٢) عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ حين ذلك رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ المعدل، وهو أول مصرف عراقي خاص سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (١٢) لسنة ١٩٩١ بإجازته، وباشر المصرف نشاطه في أعمال الصيرفة المرخص بها اعتبارا من (١٢ أيلول ١٩٩٢).

بلغ رأس المال المصارف عند تأسيسه في عام ١٩٩٢ (١٠٠) مليون دينار واستمر بالتوسع في زيادة رأس المال المدفوع، اعتبارا من عام ١٩٩٧ حيث وصل الى (١٦٠) مليون دينار وتوالت هذه الزيادات لغاية عام ٢٠٠٣ حيث وصل الى (٢,٦٤٠) مليون دينار ثم الى (٥,٢٨٠) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٤ ومع نهاية عام ٢٠٠٥ وصل الى (٥٢,٩٧٣) مليون دينار المنظور دخول بنك الخليج المتحد / بحريني الجنسية وشركة العراق القابضة كمساهمين في المصرف ثم تمت زيادة راس المال المدفوع الى (٧٠) مليارد عام (٢٠٠٨) والى (٨٥) مليارد دينار عام (٢٠٠٩) و الى (١٠٠) (مليارد دينار في (٢٠١٠) و الى (١١٢,٩) مليارد دينار عام (٢٠١١) و الى (١٧٥) مليارد دينار عام (٢٠١٢) ، والى (٢٥٠) مليارد دينار عام (٢٠١٣) ، لدى المصرف (٣٦) فرعا.

٢- مصرف الأهلي عراقي

تأسس المَصرِف الأهلي العِراقِي عام ١٩٩٥ كشركة مساهمة خاصة ضمن القِطاع الخاص، ليقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفيّة للشركات والأفراد في العراق.

وفي عام ٢٠٠٥، قام كابيتال بنك (الأردن) بشراء أغلبية أسهم المصرف الأهلي العراقي (٦١,٨٥٪)، الأمر الذي مكّن المصرف الأهلي العراقي من تطوير منتجاته وخدماته، وتعزيز موطئ قدمه عالمياً وتعزيز الشمول المالي على مستوى البلاد.

بفضل شبكته الواسعة من البنوك المراسلة، يمثّل كابيتال بنك بوابة المصرف الأهلي العراقي إلى الاقتصادات العالمية،

حيث يسهّل إرسال واستقبال الحوالات الداخلية والخارجية، ومنح التسهيلات الائتمانية، وتقديم خدمات التمويل التجاري.

وفي ظل النمو المتزايد للصادرات بين العراق والمملكة السعودية، بدأنا بمباشرة أعمالنا في المملكة العربية السعودية لتشجيع وتسهيل التجارة بين البلدين، حيث سيتيح ذلك الفرصة للمصرف لتوسيع نطاق الخدمة المقدمة لعملائه في قطاع الشركات المتواجدين في الأردن والعراق والإمارات والسعودية، عن طريق تقديم الخدمات التجارية لهم بشكل مباشر، وتقديم كافة الخدمات البنكية والتسهيلات المصرفية المتنوعة. كما وسيعطى المصرف الأهلي العراقي الفرصة لزيادة حصته السوقية من إجمالي التعاملات التجارية بين السعودية والعراق، من خلال تقديم الخدمات لعملاء الشركات الاستراتيجيين وتسهيل تعاملاتهم التجارية، كما وسيتمكن المصرف من تغطية القطاعات غير المستغلة في سوق التجارة السعودي.

وعلاوةً عمّا سبق، يمكن للمصرف الأهلي العراقي التداول لصالح عملائه في السوق الأردني وفي الأسواق العالمية من خلال شركة كابيتال للاستثمارات، الذراع الاستثماري لكابيتال بنك – فضلاً عن تقديم خدمات التداول في سوق العراق للأوراق المالية من خلال الشركة التابعة المملوكة له بالكامل، شركة المال العراقي للوساطة المالية.

يمتلك المصرف الأهلي العراقي ما نسبته ٥١٪ من رأسمال شركة الأهلي العراقي للتقسيط، وهي شركة تأسست عام ٢٠٢٢ بهدف خدمة عملاء المصرف ومختلف شرائح المواطنين عبر تقديم حلول تمويلية متكاملة تنسجم ورغبة العملاء وحاجاتهم المختلفة.

كما يقدم المصرف خدمات الحافظ الأمين للمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، وتتمحور هذه الخدمات حول فتح حساب خاص بالأوراق المالية لكل مستثمر، وإخطاره بكافة الإجراءات والقرارات المتخذة من قبل الشركات المساهمة وتزويده بكشف حساب شهري تفصيلي، بالإضافة إلى تسجيل الرهونات الخاصة بالأوراق المالية أو تجميدها أو تحويلها وأي مهام أخرى تنسجم مع أحكام القانون والتعليمات.

ويُمارس المصرف أعمَاله من خلال نظامٍ مَصرفيٍّ أساسي متطوّر لدعم نموه وخدمة عملائه. كما أنّ كابيتال بنك وجميع الشركات التابعة له تستعين بشركة إرنست آند يونغ في تدقيق كافة الحسابات، وتقوم بإعداد تقاريرها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

حصل المصرف الأهلي العراقي على تصنيف من أكبر المؤسسات المالية الدولية (Capital Intelligence (BB)) ومن قبل ((Moody's(B٣ ومصنف من قبل البنك المركزي العراقي ممتازمن فئة (B).

يبلغ رأسمال المصرف حاليا ٣٠٠ مليار دينار و لديه ٢٣ فرع منتشرة في كافة محافظات العراق بالإضافة إلى فرع المصرف في المملكة العربية السعودية، وسيتم افتتاح ٨ فرع جديد في المحافظات العراقية خلال ٢٠٢٤.

٣- مصرف الخليج

أسس مصرف الخليج التجاري كشركه مساهمه خاصه بموجب شهادة التأسيس المرقمه م.ش/٧٠٠٢ المؤرخه في ١٩٩٩/١٠/٢٠ الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (٢١) لسنة/١٩٩٧المعدل برأسمال قدره (٦٠٠) مليون دينار مدفوع بالكامل، باشر المصرف ممارسة اعماله عن طريق الفرع الرئيسي بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١ بعد حصوله على اجازة ممارسة الصيرفه الصادره من البنك المركزي العراقي المرقمة ص.أ /١١٥/٣/٩ والمؤرخه في ٢٠٠٠/٢/٧ وفقاً لاحكام قانون البنك المركزي رقم (٦٤) لسنة/١٩٧٦ الملغي ليمارس المصرف اعمال الصيرفه الشامله، وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأسماله عدة مرات الى أن وصل (٣٠٠) مليون دينار عراقي بعد أن أكتملت الأجراءات القانونية

بتاريخ ٢٠١٤/١١/٧ من قبل دائرة تسجيل الشركات بموجب كتابهم ذي العدد / ٢٦٧٩٠ والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٧ وقد تم اجراء القيود الحسابيه في سجلاتنا بتاريخ ١٢ / ١٢/ ٢٠١٤، بعد إطلاق الوديعه من قبل البنك المركزي العراقي، لدى المصرف ٢٣ فرعا.

يتناول هذا المبحث الجانب التطبيقي اثر الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي للتقاريرالمالية IFRS٩ على كفاية رأس المال، للمصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الذي يتضمن كل من) المصرف بغداد و مصرف اهلي عراقي و مصرف خليج) ، للسنوات ثلاثة (٢٠٢١- ٢٠٢٣) وفق مؤشرات كل عناصر من عناصر كفاية راس المال و عناصر الخسائر الإئتمانية المتوقعة و تطبيق المعيار الدولي للتقاريرالمالية IFRS٩ وأخذ متوسط النسب لكل مصرف ومقارنة أداء المصارف فيما بينها.

ثانيا: تحليل عناصر كفاية راس المال CAPITAL ADEQUACY

أن كفاية راس المال للمصارف التجارية من أحد المؤشرات البارزة للصاحة المالية للمصارف، تعكس نسبة كفاية راس المال قدرة راسال مال المصرف على تحمل الخسائر ومواجهة المخاطر، وتعزيز ثقة كل من المالكين و المساهمين، وسيتم قياس قدرة كل من راس المال الأساسي والمساعد على مواجهة المخاطر داخل وخارج الميزانية والقدرة على تلبيه الحاجة الى راس المال إضافي، وسيتم قياس كفاية راس المال عن طريق المعادلات الأتية:

نسبة كفاية راس المال:

= ٢١٦,٥١٢,٩١١,٠٠٠ ÷ ٣١٠,٤٠١,٠١٦,٢٧٠

= ١٤٣,٣٦٪ لمصرف خليج ، وهكذا بالنسبة لجميع المصارف عينة البحث.

نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع:

= ٢٠٤,٩٦٦,٥١٨,٨٦٧ ÷ ٣١٠,٩١٢,٠٩٥

= ٢٠٤,٩٦٦,٥١٨,٨٦٧ ÷ ٣١٠,٤٠١,٠١٦,٢٧٠

= ١٥٪ وهكذا بالنسبة لجميع المصارف عينة البحث

نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات

= ٥٣٨,٤٩٠,٧٥٥,٣٩٧ ÷ ٣١٠,٤٠١,٠١٦,٢٧٠

= ٥٧,٠٦٪ وهكذا بالنسبة لجميع المصارف عينة البحث.

نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة.

= ١٩٨,٣٢٢,٨٨٥,٠٠٠ ÷ ٣١٠,٤٠١,٠١٦,٢٧٠

= ١٥٦,٥١٪ وهكذا بالنسبة لجميع المصارف عينة البحث.

نسبة رأس المال إلى القروض

= ٦,٩٤٤,٨٤٨,٦١٥ ÷ ٣١٠,٤٠١,٠١٦,٢٧٠

= ٤٤٦,٩٥٪

نسبة رأس المال إلى الالتزامات العرضية

= ٢٥,٥٩٣,٨٦٠,٧٧٠ ÷ ٣١٠,٤٠١,٠١٦,٢٧٠

= ١٢١٪

الجدول رقم (٢) عناصر كفاية راس المال لمصارف عينة البحث

ت	عناصر كفاية رأس المال	اسم مصرف	2021	2022	2023	متوسط النسبة
1	نسبة كفاية راس المال	مصرف خليج	١٤٣,٣٦٪	125.58%	138.44%	135.79%
		مصرف اهلي عراقي	26.65%	20.58%	15.42%	20.88%
		مصرف بغداد	39.80%	55.14%	69%	54.65%
2	نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع	مصرف خليج	١٥٪	14%	15%	14.67%
		مصرف اهلي عراقي	17%	8%	6%	10.33%
		مصرف بغداد	33%	26%	21%	26.67%
3	نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات	مصرف خليج	٥٧٪	56%	56%	56.33%
		مصرف اهلي عراقي	17%	13%	8%	12.66%
		مصرف بغداد	24%	20%	16%	20%
4	نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة	مصرف خليج	١٥٦,٥١٪	132.27%	128.62%	139.13%
		مصرف اهلي عراقي	26.65%	20.58%	15.25%	20.82%
		مصرف بغداد	61.02%	106%	149%	105.34%
5	نسبة رأس المال إلى القروض	مصرف خليج	٤٤٦,٩٧٪	537.61%	658.65%	547.74%
		مصرف اهلي عراقي	312.75%	219.32%	272%	268%
		مصرف بغداد	236.46%	609.50%	236%	360.65%

6	نسبة رأس المال إلى الالتزامات العرضية	مصرف خليج	٪١٢١	126%	171%	139%
		مصرف اهلي عراقي	447%	344%	697%	496%
		مصرف بغداد	811%	768%	807%	795.33%

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على تقارير المالية المصرف عينة البحث.

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢) في تخص فقرة نسبة كفاية راس المال لقد حقق مصرف الخليج اعلى نسبة بجميع السنوات الدراسة(٢٠٢٢ – ٢٠٢٣) ، من بين مصارف عينة الدراسة وحقق مصرف الاهلي العراقي ادنى نسبة مقارنة بمعارف عينة الدراسة هذا يعني ان مصرف الخليج التجاري له قدرة اكبر المواجهة الله الصدمات والمخاطر فضلاً عن كفاءة في استخدام السيوله مقارنة ثم تأتي مصرف بغداد في المرتبة الثانية واخيرا مصرف الاهلي العراقي.

اما نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي الودائع فقد حقق مصرف بغداد اعلى نسبة من بين مصارف عينة البحث وقد المعيار يجب ان لا تقل عن ١٢٪ إلا ان هذه نسبة كاتب ٨٪ لسنة ٢٠٢٢ و ٦٪ المصرف الاهلي العراقي.

اما نسبة إما المال الى الموجودات الخطرة فقد حقق مصرف الخليج اعلى نسبة الا ان كل من مصرف الخليج والاهلي العراقي فقد انخفض هذه نسبة من سنة ٢٠٢١ الى ٢٠٢٣ ما عدا مصرف بغداد فقد ارتفعت هذه نسبة ارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوض خلال السنوات الثلاثة .

وتعتبر نسبة راس المال الى قروض هامش امان في مواجهة خطر الاسترداد فقد حقق مصرف الخليج اعلى نسبة من بين مصارف عينة البحث ويلاحظ في مصرف بغداد قد ارتفعت هذه النسبة في سنة ٢٠٢٢ بشكل مفاجئ واتخفض في سنة ٢٠٢٣.

ثالثا: تحليل عناصر خسائر الأئتمانية المتوقعة

يهدف قياس الخسائر الائتمانية إليى تقيدير الخسيائر المالية المتوقعة للمصرف عينية البحث نتيجة عدم قدرة العملاء على سداد قروضهم أو التزاماتهم المالية الأخرى. ويتم ذلك وفقًا للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات الصلة، كما يتطلب قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وجود قاعدة بيانات شاملة تتضمن بيانات العملاء وتاريخ ائتمانهم وقدرتهم على السداد. ويساعد هذا في تقدير احتمال تعثر العميل (PD) وحجم أي خسائر محتملة، حيث تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$ECL = PD\% \times EAD \times LGD$$

حيث إن :

ECL : الخسارة الائتمانية متوقعة.

PD : احتمالية التعثر في السداد.

EAD : التعرض الائتماني (رصيد) عند التعثر.

LGD : نسبة الخسارة عند التعثر

الخسائر الائتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر * الرصيد عند التعثر * الخسارة عند التعثر

احتمالية التعثر PD

لقياس احتمالية التعثر في هذا السياق، يمكننا استخدام معامل التعثر، وهو مقياس يستخدم لتقدير احتمالية عدم تسديد الديون أو التعثر في سدادها. يتم حساب معامل التعثر عن طريق تقسيم مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها

على مجموع مبلغ الديون الكلي، لحساب معامل التعثر على مدى السنوات المذكورة في الجدول المقدم، يمكننا استخدام القيم المعطاة للقروض والكمبيالات من قائمة المركز المالي ومخصص القروض المشكوك في تحصيلها من قائمة الدخل. لمصرف خليج لسنة ٢٠٢١:

جدول (٣) قياس احتمالية التعثر لمصرف الخليج (PD)

السنوات	مخصص القروض المشكوك في تحصيلها	القروض والكمبيالات من قائمة المركز المالي	احتمالية التعثر (PD)
٢٠٢١	١٧,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٣,٣٣٨,٨٣١,٣٢١	٠,١١
٢٠٢٢	١٧,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣٥,٦٤٧,٥٣٩,٦٢٠	٠,١٢
٢٠٢٣	١٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣٦,٩١٢,٠٧٠,٤٤٣	٠,١٣
المجموع	٥٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٢٥,٨٩٨,٤٤١,٣٨٤	٠,١٢

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على تقارير المالية المصرف عينية البحث.

احتساب مخصص الخسارة الأئتمانية المتوقعة لمصرف خليج

تصنيف الأئتمان	النسبة المعتدة
جيد	٢٪
متوسط	١٠٪
دون متوسط	٢٥٪
رديء	٥٠٪
خاسر	١٠٠٪

الرصيد عند التعثر (Exposure at EAD)

تمثل التعريضات عند عدم السداد مبلغ التعريض المحتمل الخاضع للمخاطر ، وبصفة عامة يتم حساب التعريضات عند عدم السداد او التعثر بشكل واضح عند قياس الخسائر الأئتمانية المتوقعة من جهة الأخرى، بما ان الخسائر الأئتمانية المتوقعة تمثل قياسا بالرؤية المستقبلية التطلعية ، فإن مدخلات التعريضات عند عدم الإنتظام يجب ان تكون برؤية مستقبلية تطلعية وتستند الى الفترة الزمنية التي يحتمل وقوع عدم سداد او تعثر فيها ، بعد تعديلها بالتدفقات النقدبية التعاقدية لتواقف تلك المتوقعة عند التعثر، بلإضافة الى ذلك سوف تشمل ايضا التعريضات عند التعثر اي مدفوعات مقدمة تتوقع المصرف سدادها ماقبل تأريخ استحقاقها وفقا لأدلة وقرائن مستدنية او خبر تأريخية موثوقة.

جدول رقم (٥) تعريض الأئتماني عند تعثر لمصرف خليج

السنوات	مخصص القروض غير مسدد	التقييم
٢٠٢١	٢٣٤,١٦٤,٩٧٨,٥٦٠	متوسط
٢٠٢٢	٢٤٤,٤٦٦,٤٦٥,٦٣٢	متوسط
٢٠٢٣	٢٤٩,٩٢٩,١١٥,٩٤٤	متوسط

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على تقارير المالية المصرف الخليج.

$$LGD = \frac{\text{المبلغ المتوقع عليه الحصول} - \text{التعرض لعدم السداد}}{\text{التعرض عند عدم السداد}}$$

جدول رقم (٦) احتساب نسبة خسارة الأئتمانية عند التعثر لمصرف خليج

السنوات	مبلغ القروض	مدة الأئتمان	الأقساط المدفوعة A	الأقساط المتبقية B	LGD=1-(A/B)	خلال السنة
٢٠٢١	١٥٣,٣٣٨,٨٣١,٣٢١	٢٠ شهر	٧,٦٦٦,٩٤١,٥٦٦	١٤٥,٦٧١,٨٨٩,٧٥٥	٪٩٤	٪٥٢
٢٠٢٢	١٣٥,٦٤٧,٥٣٩,٦٢٠	٢٠ شهر	٦,٧٨٢,٣٧٦,٩٨١	١٢٨,٨٦٥,١٦٢,٦٣٩	٪٩٤	٪٥٢
٢٠٢٣	١٣٦,٩١٢,٠٧٠,٤٤٣	٢٠ شهر	٦,٨٤٥,٦٠٣,٥٢٢	١٣٠,٠٦٦,٤٦٦,٩٢١	٪٩٤	٪٥٢

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على تقارير المالية المصرف الخليج.

قياس الخسائر الأئتمانية المتوقعة

ECL=PD٪ x EAD x LGD

جدول رقم (٧) احتساب الخسائر الأئتمانية المتوقعة لمصرف خليج

السنوات	PD%	EAD	LGD	ECL
٢٠٢١	٠,١١	٢٣٤,١٦٤,٩٧٨,٥٦٠	٪٩٤	٢٤,٢١٢,٦٥٨,٧٨٣
٢٠٢٢	٠,١٢	٢٤٤,٤٦٦,٤٦٥,٦٣٢	٪٩٤	٢٧,٥٧٥,٨١٧,٣٢٣
٢٠٢٣	٠,١٣	٢٤٩,٩٢٩,١١٥,٩٤٤	٪٩٤	٣٠,٥٤١,٣٣٧,٩٦٨

يلاحظ من بيانات جدول رقم (٨) بان زيادة نسبة احتمالية التعثر PD يدل على تدهور جودة القروض ضمان مصرف الخليج لم تتغير هذه النسبة في السنوات الثلاثة لشكل ملحوظ اما مصرف الاهلي العراقي انخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ من ١١ الى ٪٧ ادت الى ارتفاع قيمة التعرض للخسارة المعارف عينة الدراسة (EAD) - كما يلاحظ أن قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) قد ارتفعت لكل من مصرف الخليج ومصرف الاهلي العراقي في حين تذبذب في مصرف بغداد بين الارتفاع والانخفاض اذ ارتفعت في ٢٠٢٢ مقارنه بنسبة ٢٠٢١ في حين انخفضت بشكل ملحوظ في ٢٠٢٣.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

تعد كفاية رأس المال صمام الأمان الذي يجنب المصارف الوقوع في أزمات مالية، مصدرا لثقة للمودعين الحاليين والمحتملين، فبالنسبة للمودعين الحاليين كلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فإن ذلك يزيد من عنصر الأمان والاطمئنان لديهم على أموالهم المودعة في المصرف، أما المودعين المحتملين فكلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فإن ذلك يشجعهم على إيداع أموالهم لدى المصرف.

أفضلية نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS٩) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس عن نموذج خسائر الائتمان الفعلية وفقا للمعيار الدولي (IAS ٣٩) بعنوان الأدوات المالية في استيعاب خسائر الائتمان من خلال استخدام منهج الاعتراف بالخسائر الائتمانية في لحظة الاعتراف الأولى بالأصل المالي بالإضافة إلى استخدام نموذج موحد لقياس خسائر الائتمان يطبق على كافة الأدوات المالية.

هناك ضعف في تطبيق هذا المعيار في المصارف عينة البحث، فضلا عن ذلك تبين نتائج تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS٩ على اراس المال اذ بلغت نسبة ١٣٪ ونسبة راس المال إلى الموجودات الخطرة اذ بلغت ١٥,٦٥ ٪.

ان التغيير في الانموذج الخاص بقياس الخسائر المتوقعة كما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي IFRS٩ يتوقع ان يكون له تأثيرا كبيرا في القيود المفروضة على سياسات الائتمان لمواجه المخاطر المستقبلية .

ان الحاجة الى التحول للمعيار المحاسبي الدولي IFRS٩ جاء نتيجة افتقار التقارير المالية للمصارف والوحدات الاقتصادية التمويلة الى الشفافية والافصاح الكافي عن ضعف الائتمان والخسائر المتوقعة بالمستقبل .

ضعف البنية التنظيمية للمصارف في توفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وامن بحيث توفر القدرة الدقيقة للمصرف على الاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة ، برز ذلك من خلال قوائم المالية لمصارف عينة البحث.

ثانيا: التوصيات

تخفيض كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث والالتزام بالنسبة المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة ١٠٪ الى ٨٪ ، بالرغم من كونها عامل مهم للتحوط من المخاطر، إلا أنها تؤدي إلى تكدس الأموال في خزائن المصرف وحجبها عن الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى تدنية الربحية.

ضرورة ان تعمل الأدارات البنوك على ادراك خطورة العوامل المؤثرة على النسبة كفاية رايس المال بالإستناد على نتائج التي توصلت لها الدراسة.

ينبغي اعادة النظر في تصنيف سياسات الائتمان وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IFRS٩ من خلال التنسيق بين ادارة التمويل والائتمان والمخاطر والادارة المالية في المصارف مما يجنب التعرض الى الخسائر المستقبلية الناتجة من منح الائتمان .

التخطيط المستقبلي لرؤوس الاموال من خلال التاكد من كفاية راس المال وتقييم نماذج الاعمال طبقا للمعيار المحاسبي الدولي IFRS٩ .

توجيه المصارف بضرورة تطوير أنظمتها اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الدقيقة من اجل احتساب الدقيق للخسائر الائتمانية المتوقعة .

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

يوسف طه ياسين، "تأثير تطبيق متطلبات القياس والإفصاح لمعايير الادوات المالية الدولية في نطاق التدقيق ومسؤوليات المدقق" رسالة ماجستير, الجامعة القنية الوسطى, الكلية التقنية الإدارية,٢٠١٧.

عبدالعزيز الدغيم, ماهر الأمين, ايمان نجرو:" التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(٢٨) العدد(٣),٢٠٠٦,ص:١٩٤.

ابراهيم محمد علي الجزراوي, نادية شاكر النعيمي, "تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة" ,مجلة الادارة والاقتصاد العدد٨٣, ٢٠١٠.

عواطف جلوب محسن ، " تحديات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS٩) واثره على استراتيجيات الائتمان المصرفي"، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،٢٠١٨.

ابتهاج اسماعيل يعقوب و عبد الرضا لطيف جاسم ،" اختبار اثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية من منظور)نوعي وقيمي(" السنة الواحد و الاربعون – العدد مئة واربعة عشر ،٢٠١٨.

محمد ناولو،" قياس احتمالية التعثر في المصارف بالاعتماد عمى نماذج قياس المخاطر الائتمانية نموذج مقترح"" رسالة ماجستير، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد ، قسم العموم المالية والمصرفية،٢٠١٧.

منتظر عبيد شاكر و صدام كاطع هاشم ، " احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة وفق معيار IFRS٩ وانعكاساته في حجم الائتمان بالتطبيق في المصرف الاهلي العراق" مجلة الريادة للمال والاعمال،٢١٩السنة ٢٠٢٣ ، المجلد الراب ع، العدد) الرابع(، الصفحات ٢٠٢.

منتظر عبيد شاكر ، صدام كاطع هاشم ، " احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة وفق معيار IFRS٩ وانعكاساته في حجم الائتمان بالتطبيق في المصرف الاهلي العراقي" مجلة الريادة للمال والاعمال، سنة ٢٠٢٣ ، المجلد الرابع، العدد)الرابع(، ص١٠٩ – ٢٠٢.

العبسي علي والآخرون،" إشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفقIFRS٩ " مجلة الدراسات الاقتصادية والدالية، المجلد ١٢، العدد ٠١، ديسمبر ٢٠١٩، ص ١٠١-١١٧.

بوعبانة فتحية،" المحاسبة البنكية ومدى تأثيرها بالتعديلات على معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية IAS/ IFRS (دراسة تأثير التحول المعيار IAS ٣٩ الي IFRS٩) " المجلة الجزائرية للعولمة والصياسات الاقتصادية، المجلد ١١، ٢٠٢٠

أمين بن سعيد والآخرون،" دراسة مقارنة لمحاسبة الادوات المالية بين المعيار IFRS٩ والمعيار IAS ٣٩ ، ومتطلبات التطبيق في الجزائر" مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد ١٤، العدد ٠١، ٢٠٢١، ص ١٥٥-١٧٠.

فوضيل لحسن و خنوسة عديلة، " دور معايير التقارير المالية الدولية في تطوير الإفصاح عن المخاطر المصرفية" مجلة مالية ومحاسبة الشركات، جامعة تيسمسيلت ، العدد ٠١ : جانفي ٢٠٢١.

لباز الامين، فايزة زرقط، "دور نموذج خسائر الائتمان المتوقعة حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS٩ في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية" ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد١١، العدد ٠٤ ، جويلية ٢٠٢١ ، ص ٣٢٩-٣٤٦.

سامر فخري عبيدات، " محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير ، قسم العلوم الإدارية والمالية ، كلية اربد الجامعية ،جامعه البلقاء التطبيقية، الأردن، ٢٠١٥.

مها كريم عطية أبويابس، " أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٩) الأدوات المالية في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية " Journal of University Studies for Inclusive Research، Vol ,٥ Issue ٦ (٢٠٢٢), ٣٤٤٥-٣٤٧٧، USRIJ Pvt. Ltd.,.

يحيي محمد أبو طالب، " إطار مقترح لتضمين المخاطر البيئية ضمن محددات احتساب معيار كفاية رأس المال بالمصارف" المجلد الأربعون، الجزء الأول، ديسمبر ٢٠١٧.

الطيب لحيلح، " كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال" بحث مقدم للملتقى الوطني المقام بجامعة جيجل حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة غرب كردفان / السودان، يونيو ٢٠٠٥

سارة سعدون عزيز، " الحد القانوني لرأس المال المصرفي" مجلة جامعة بغداد، كلية القانون)العدد الرابع(الجزء الأول. شباط ٢٠٢٤ م/ شعبان ١٤٤٥ هـ

رنا السعيد السيد عمر، " أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS ٩) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية" مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢١، العدد رابع ، اكتوبر ٢٠٢١.

عبد الوهاب نصر والآخرون ،" دراسة العوامل المؤثرة على كفاية رأس مال البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية السورية" مجلة البحوث البيئية والطاقة ، جامعة المنوفية قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة، المجلد١١، العدد ١٩، يوليو ٢٠٢٢.

فهد فرحان عوض،" قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة" مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ISSN: ١٨١٣-١٧١٩ .

عواطف جلوب محسن ، " تحديات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS٩) واثره على استراتيجيات الائتمان المصرفي" رسالة منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٠.

مروج طاهر هذال المرسومي ، " قياس اثر كفاية راس المال في تقويم الأداء المالي المصرفي" المجلة العراقية للعلوم الادارية ،المجلد ١٣، العدد٥٣، ٢٠١٨.

المصادر الاجنبية/

João Granja & Fabian Nagel, "Current Expected Credit Losses and Consumer Loans" Article in SSRN Electronic Journal, January 2024.

Al-Mashhdani Bushra N. Abdullah, "Methods of Forecasting Credit Losses in A Sample of Iraqi Banks A Comparative Analysis" Journal of Economics and Administrative Sciences Vol.28 (NO. 132) 2022, pp. 471-491.

Alfiya Vasilyeva, "Methods of Calculation of Expected Credit Losses Under Requirements of IFRS 9" Journal of Corporate Finance Research / New Research 2019 | Vol. 13 | # 4.

Dirk Beerbaum, "Credit Risk According to IFRS 9 Significant Increase in Credit Risk and Implications for Financial Institutions" Article in SSRN Electronic Journal · January 2015.

Ankarath, Nandakumar, Mehta, Kalprsh and Alkafaji, Yass, “Understanding IFRS fundementals”, John wiley & Sons Inc., 2010.

Bakker, Erwin, Edward, Rands, Balasubramanian, TV, Unsworth, Candice, Chaudhry, Asif, Van der Merwe, Minette, Coetsee, Danie, Varughese, Santosh, Johnstone, Chris& Yeung, paul (2017):” Interpretation and Application of IFRS Standards” John Wiley&Sons, Ltd.

Kolapo, T.F., Ayeni, R.K& Oke, M.O., Credit Risk and Commercial Banks’ Performance in Nigeria: A Panel Model Approach, Australian Journal of Business and Management Research Vol.2 No. 02, 2012.